



■ جنوب اليمن قنبلة موقوتة

(بيتر ساليسبيري)

■ التقييم والتوصيات المبدئية من مجموعة دراسة سوريا:  
ملخص تنفيذي أيار 2019

■ كيف وصلنا إلى هذه المرحلة مع روسيا:  
نظرة الكرملين للعالم

(معهد دراسات الحرب)

■ تقييم الجهود الأوروبية المناهضة للتطرف الإسلامي  
(روبن سيمكس)

■ المبادئ التوجيهية لنموذج جديد من السياسة الخارجية  
الإسرائيلية  
(المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية)

# الرصد الاستراتيجي

حزيران 2019



الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: حزيران 2019 الموافق شوال 1440

العدد: السادس عشر

الطبعة: الأولى

**حقوق الطبع محفوظة للمركز**

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

<http://www.dirasat.net>

## فهرس المحتويات

- 5..... جنوب اليمن قنبلة موقوتة.....
- 25..... التقييم والتوصيات المبدئية من مجموعة دراسة سوريا: ملخص تنفيذي أيار 2019.....
- 37..... كيف وصلنا إلى هذه المرحلة مع روسيا: نظرة الكرملين للعالم.....
- 53..... تقييم الجهود الأوروبية المناهضة للتطرف الإسلامي.....
- 63..... المبادئ التوجيهية لنموذج جديد من السياسة الخارجية الإسرائيلية.....



## جنوب اليمن قنبلة موقوتة<sup>1</sup>

بيتر ساليسبري، باحث في برنامج الشرق الأوسط  
وشمال أفريقيا، المعهد الملكي للشؤون الدولية، 27 آذار 2019

### ملخص

- بعد ثلاث سنوات من الحرب الأهلية تحوّل اليمن إلى دويلات تتنازع فيما بينها، ولم تعد الحرب اليمنية ثنائية الأطراف.
- يتّجه جنوب اليمن بسرعة نحو الحكم الذاتي بعد أن اعتقدت النخب السياسية والمسؤولون الأجانب أنّ "المسألة الجنوبية" يمكن تأجيلها إلى أجل غير مسمى بسبب افتقار الجماعات الانفصالية إلى التآلف أو الاستراتيجية فيما بينها. ولكن أصبحت الجماعات المؤيِّدة للاستقلال منظمّة بامتياز ومدجّجة بالسلاح، وهذا ما ظهر في معاركها الأخيرة في عدن، لذلك فإنّ تجاهل مسألة استقلال الجنوب قد يعيق الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب الأهليّة في اليمن.
- بعد ربع قرن من الحكم المركزي من العاصمة صنعاء تمتلك المحافظات الجنوبية اليوم بنى تحتية عسكرية وأمنية مؤلّفة من السكان المحليين.
- ساهمت مساندة الإمارات العربيّة المتّحدة للجماعات الانفصالية الجنوبية في تقدّمها ودعم استقلالها، فهذه الجماعات كانت تعاني سابقاً من غياب دعم خارجي. ولكن لا يزال مخطط الإمارات مبهمًا بسبب عوامل من المرجح أن يكون لها الأولوية على طموحات الجنوبيين اليمنيين، ومن هذه العوامل دور الإمارات في التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن ومحاربة الإخوان المسلمين.

<sup>1</sup> Peter Salisbury, "Yemen's Southern Powder Keg", Chatham House, March 27<sup>th</sup> 2019.

<https://www.chathamhouse.org/publication/yemens-southern-powder-keg>

\* تعريب وإعداد: آية حاطوم.

- قد يتجّه المسار الحالي للحرب في الجنوب إلى محاولة الاستقلال أو الحكم الذاتي في المناطق الجنوبية المتنازع عليها وهي عدن وشبوة وحضرموت. وإذا سعى الجنوبيون إلى الاستقلال قبل نهاية الحرب الأهلية فسيؤدي ذلك إلى تقويض عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. أمّا إذا حدثت محاولة للاستقلال بمجرد الاتفاق على وقف إطلاق النار فقد يؤدي ذلك إلى تجدد الصراع.
- على الرغم من أهمية الجماعات الجنوبيّة في تحديد أمن اليمن واستقراره وسلامته الإقليمية في المستقبل اعتبر صانعو السياسات الدوليّون مسألة الجنوب ثانويّة ولم يولوها اهتماماً ولم يشركوها رسمياً في عملية السلام.
- سيتعيّن على صانعي السياسات تطوير فهم أعمق للجنوب، وتحسين التواصل مع قادته والعمل على بناء قدرات مجتمعه المدني من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في اليمن، ومنع المزيد من التدهور في العلاقة مع الحكومة.
- في وقت يبدو فيه الصراع في حالة ركود أوجد تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة فرصةً لمقاربة دولية جديدة للوساطة في اليمن بشكل عام، وفي الجنوب بشكل خاص.
- يجب عدم إرجاء ما يسمّى "بالمسألة الجنوبيّة"، إذ لا بدّ من تجنّب أخطاء الفترة الانتقالية بين عامي 2012 و2014، حينما تمكّن الحوثيون بدعم من الرئيس السابق علي عبد الله صالح من السير جنوباً باتجاه صنعاء لأنهم لم يُنظر إليهم على أنهم تهديد حقيقي للعملية السياسية. في الواقع إنّ استيلاء الحوثيين على صنعاء أشعل الحرب الحالية، وتسيطر الجماعة اليوم على الكثير من المرتفعات الشمالية والساحل الغربي في اليمن.

## 1. مقدّمة

شهد اليمن تحولات جوهريّة في السلطة السياسيّة أثناء سنيّ الحرب الأهليّة الثلاث. فعمت الفوضى في البلاد وفقدت الحكومة سيطرتها على مساحات كبيرة من الأراضي حيث تتمركز مجموعات متعددة تمتلك كلّ منها نظامها الداخليّ الخاص. ويصعب اليوم التوصل إلى اتفاق سياسي في خضمّ تغيير السلطة والسيطرة الإقليميّة. من هنا لا بدّ من دراسة تأثير الحرب الأهليّة على اليمن بهدف تشكيل رؤية حول مستقبل هذا البلد.

يتجلّى تأثير الحرب الأكبر في جنوب اليمن الذي يتألّف من محافظات ثمانية كانت تشكّل "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبيّة" قبل انضمامها عام 1990 إلى "الجمهورية العربية اليمنية" الشماليّة. ولكن منذ تحرير معظم المنطقة الجنوبيّة من تحالف صالح والحوثي عام 2015 يطمح الجنوبيون إلى الحكم الذاتي. فلم يعد تأجيل كبار المسؤولين اليمنيين والأجانب لمسألة الجنوب مقبولاً، فالجنوب أصبح بحسب تعبير أحد المراقبين المخضرمين، "قنبلة موقوتة" على وشك الانفجار.

منذ بداية الحرب عام 2015، أصبحت الجماعات الانفصاليّة في الجنوب منظمة بامتياز ومدجّجة بالسلاح، ومَنحها دعمُ الإمارات أملاً باستقلال قريب. واندفاع هذه الجماعات إلى الاستقلال قبل توصل منظمة الأمم المتّحدة إلى تسوية سياسية لإنهاء الحرب قد يعيق عمليّة السلام، أو قد يؤدي إلى حدوث انشقاكات بين الجماعات الجنوبيّة الرئيسيّة ما قد يؤجج الصراع في منطقة الجنوب. فالجماعات الجنوبيّة المدعومة من الإمارات ليست متألّفة، وثمة توتر بينها وبين الجماعات الموالية للرئيس هادي، ما قد يزعزع الاستقرار في الجنوب. وتؤكّد الاشتباكات بين الجماعات الموالية للرئيس هادي والجماعات المنتمية إلى المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن على هشاشة الوضع واحتمال نشوب حرب داخلية في الجنوب، ما قد يؤثر على العلاقة بين السعودية والإمارات اللتين تحاربان الحوثيين في اليمن.

ومن أبرز خصائص الصراع في اليمن أهداف القوى الخارجية المتضاربة. فقد تدخلت الإمارات في حرب اليمن لتوطّد علاقتها بالمملكة العربية السعودية، ولكنها تتخذ موقفاً معادياً لحزب "الإصلاح" الذي يُعدّ الحليف العسكري الأهمّ للمملكة. ويثير دعم السعودية والإمارات للجماعات السلفيّة في اليمن الكثير من التساؤلات. وتتعاون الولايات المتحدة مع الإمارات في سلسلة من مبادرات مكافحة الإرهاب التي تستهدف الجماعات الانفصالية جنوب اليمن بغية طرد المتشدّدين من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، ولكن اتُّهم الجنود الأميركيون بزيارة السجون التي تديرها الإمارات حيث يتمّ احتجاز وتعذيب عناصر من حزب الإصلاح.



أما محافظة المهرة فباتت معقلًا للتهريب وتتنافس الإمارات والسعودية وعمان للسيطرة عليها. ويخشى سكان المهرة من الميليشيات التي تتشكل في المنطقة التي سلّمت حتى اليوم من آثار الحرب.

على الرغم من أهمية مسألة الجنوب في تحديد مصير أمن اليمن واستقراره لم تدرج الأمم المتحدة في عملية السلام التي تقودها ممثلين عن الجماعات الجنوبية أو غيرها من الجهات الفاعلة المحلية، ولم يصدر مجلس الأمن الدولي قرارات بشأن سعيها إلى الاستقلال. أما مبادرات المسار الثاني التي تشمل الجنوبيين فلا تزال في مرحلة مبكرة، فلطالما تمّ تجاهل قضية الجنوب بسبب التنافر بين الجماعات الداعمة للاستقلال وطبيعتها المسالمة.

على صانعي السياسات أن يتّعظوا من سابقهم الذين ظنّوا عام 2014 أنّ التهديد الأكبر في اليمن كان تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وليس الحوثيين. ففي العام نفسه استطاع الحوثيون بدعم من الرئيس السابق علي عبدالله صالح عرقلة عملية الانتقال السياسي التي كانت تجري بعد الإطاحة بالرئيس صالح. ويبقى وضع البلد اليوم مضطربًا، فالمعركة بين الحوثيين والقوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي تُنذر بتكرار سيناريو عام 2014 وتثير القلق لأنّ المسؤولين الأجانب الذين يزعمون بأنهم يتابعون قضية اليمن عن كثب تفاجأوا بهذا التطوّر.

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح التطورات في منطقة الجنوب على مدى التاريخ، وتسلّط الضوء على دور هذه المنطقة في الصراع اليمني، ثمّ تحلّل دور الأطراف الرئيسية فيها، وتنتهي إلى تقديم اقتراحات طرحها بعض الخبراء في اجتماع عقده المعهد الملكي للشؤون الدولية في الأردن عام 2017.

## 2. إيضاح مسألة الجنوب: الآمال الخائبة والنزعة الانفصالية

حاولت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قبل انضمامها إلى الجمهورية العربية اليمنية توحيد مجموعة متنوعة من الإمارات والسلطنات والأراضي القبلية في كيان متماسك متمركز حول ميناء عدن ليصبح مركزًا دوليًا للتجارة. فوفقًا للمؤرخ بول دريش أنشأ البريطانيون قبل مغادرتهم الجنوب عام 1959 اتحاد جنوب الجزيرة العربية، الذي رفضت محافظتا المهرة وحضرموت في بادئ الأمر الانضمام إليه بينما قبلت محافظة عدن ذلك إثر التهديد. وكان العديد من المحافظات الجنوبية مستقلًا كمحافظة يافا التي تُوّلف اليوم محافظتي لحج وأبين.

انسحب البريطانيون من الجنوب عام 1967 عقب كثافة حركات الاستقلال بقيادة الجبهة العربية القومية لتحرير جنوب اليمن والجبهة القومية للتحرير، اللتين تصارعتا على السلطة حتى هيمنت الأخيرة وأنشأت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ونجحت هذه الجمهورية الاشتراكية في التغلب على الأزمات المبكرة، بما في ذلك محاولة الانفصال التي قامت بها محافظة حضرموت، وانخرطت الجمهورية الجنوبية في الحركات الثورية الإقليمية فدعمت الجماعات اليسارية في الجمهورية العربية اليمنية الشمالية التي اشتعلت فيها ثورة في الستينيات، بينما دعمت الجمهورية الشمالية بدورها حركات التمرد في الجنوب.

حازت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على دعم خارجي من الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية والصين ما أثار قلق ممالك شبه الجزيرة العربية التي اعتبرت وجود دولة عربية اشتراكية ناجحة يهدد أنظمة الحكم الملكية. لذا قامت المملكة العربية السعودية بدعم الجماعات المتمردة التي ترعاها قيادة الشمال في جنوب اليمن، بينما دعمت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المتمردين في الدولة الشمالية فنشبت الحرب بين الجمهوريتين من العام 1972 حتى العام 1979.

عانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من الخلافات الداخلية، فبينما أصبح مؤسسو الجبهة القومية للتحرير في محافظتي لحج وأبين قادةً سياسيين، استلم أفراد من شمال اليمن قيادة المكتب السياسي ما أدى إلى انعدام الثقة بين الجنوبيين. وفي عام 1986 أدت التوترات بين محور الضالع لحج - حضرموت وخصومهم من محور أبين - شبوة إلى نشوب حرب أهلية قصيرة ولكن كانت دموية.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي الداعم الرئيسي للدولة الجنوبية باتت الدولة على حافة الإفلاس. لذا سارع الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب علي سالم البيض إلى توقيع اتفاقية اتحاد مع الرئيس الشمالي علي عبد الله صالح. وسرعان ما ندم الجنوبيون على هذه الخطوة، وشعروا بأنهم مهمشين. كان علي سالم البيض يهدف إلى الفوز بالسلطة والنهوض بحزبه، ولكن حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في الشمال وحلفاءه من حزب الإصلاح حصدوا فوزاً ساحقاً في الانتخابات البرلمانية عام 1993، في الوقت الذي كان مسؤولو الحزب الاشتراكي اليمني يتعرضون لحملة اغتيالات في شمال البلاد وجنوبها يُزعم أنّ الرئيس صالح أمر بها.

وفي العام التالي أعلن القادة السياسيون الجنوبيون عن نيّتهم فكّ الاتحاد، ما أدى إلى نشوب حرب أهلية محتدمة بين شهري أيار وتموز عام 1994 انتصر فيها الشماليون الذين حصلوا على الدعم من الأمين العام السابق لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والرئيس الحالي عبد ربه

منصور هادي، الذي كان يتولّى حينها منصب وزير الدفاع. ثم قامت السعودية بدعم الجماعات الانفصالية الجنوبية بالمال والسلاح لتُحاسب الرئيس صالح على رفضه إدانة صدام حسين على غزوه الكويت عام 1990. رغم ذلك خسر الجنوبيون الحرب وفَرَّ البيض إلى لبنان وحلَّ محلَّه عبد ربه هادي نائباً لرئيس الجمهورية.

تسببت الحرب بتدمير البنى التحتية في الجنوب، وأُجبر المسؤولون العسكريون والمدنيون الجنوبيون على التقاعد، ونُهبت موارد الجنوب الطبيعية ما أثقل كاهل الجنوبيين. لذا بدأت مجموعة من المسؤولين العسكريين الذين أُجبروا على التقاعد بتنظيم احتجاجات تستنكر انخفاض معاشات التقاعد والبطالة، ومن ثم أنشأوا عام 2006 حركة سياسية تهدف إلى الاستقلال. لكن كبار المسؤولين اليمنيين والدبلوماسيين الأجانب اعتبروا مسألة الجنوب ثانوية بسبب انشغالهم بمواجهة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وحركة الحوثيين، واستخفافهم بالحراك الجنوبي المسالم الذي يقوده قادة كبار في السن.

واجه الجنوبيون صعوبة في إيجاد داعم خارجي قوي لقضيتهم، وزعمت بعض المصادر الداخلية أن إيران قدمت مساعدات مالية متواضعة لعلي سالم البيض ومناصريه في محافظة الضالع، بينما قامت مجموعة من القادة الجنوبيين بدعم حكومة صالح لتنضم فيما بعد إلى المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح.

بعد موجة الثورات التي اندلعت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قرر اليمنيون عام 2011 النزول إلى الشارع والمطالبة بالإصلاح والإطاحة بحكومة الرئيس صالح. وقع عشرات القتلى ومئات الجرحى بعد الهجوم على المحتجّين في آذار 2011، ثم أعلن حزب الإصلاح الانفصال عن الحكومة والانضمام إلى الثورة اليمنية، وحذا حذوه أحد أكثر الرجال نفوذاً في اليمن علي محسن الأحمر زعيم اتحاد قبائل "حاشد". دار قتال في مدينتي صنعاء وتعز ما بين مناصري الرئيس صالح والمجموعات العسكرية والقبلية التابعة لحزب الإصلاح، ما دفع الدول الغربية ودول الخليج إلى التدخل لإحلال السلام، فأرسلوا مبعوثاً من الأمم المتحدة أقنَعَ صالح بالتنحي وتسليم السلطة إلى هادي للإشراف على عملية الانتقال السياسي. ودعمت الجماعات الجنوبية في بادئ الأمر الانتفاضة، ولكن تراجع بعد تدخل حزب الإصلاح وتحول الثورة إلى "قتال شمالي".

بُذلت مساعٍ عديدة لإدخال الجنوبيين في الوسط السياسي لا سيما أثناء مؤتمر الحوار الوطني، لكن كبار القادة الجنوبيين رفضوا المشاركة في عملية الانتقال السياسي لأنهم شعروا بالظلم وعدم الانتماء، فالدبلوماسيون الأجانب لم يكثرثوا بالقضية الجنوبية والرئيس هادي اختار بنفسه ممثلين عن الجنوب لا يدعمون الحراك الجنوبي للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني.

بحلول عام 2011 خاب أمل الشباب الجنوبيين في قادة حركة الاستقلال المخضرمين. وقبل اندلاع الحرب الأهلية في عام 2015 نمت الحركات الشعبية في الجنوب وأخذت طابعًا متشدّدًا. وفي عام 2014 بدأ النشطاء الشباب في المنطقة بتشكيل مجموعات صغيرة تهدف إلى السيطرة على المستوى المحلي، وحذّروا من احتمال اندلاع ثورة مسلّحة نظرًا لاستيلاء الحوثيين على السلطة في الشمال.

### 3. اليمن في زمن الحرب: انقلاب موازين القوى

عزّزت الحرب الأهلية مكانة الجنوب في السياسة اليمنية، فإبان الأيام الأولى للنزاع تمكّنت الميليشيات الجنوبية المنظّمة من طرد تحالف المتمردين الحوثيين والقوات الموالية للرئيس صالح إلى خارج أراضيها بدعم من القوات الجوية الإماراتية. وفي وقت لاحق، طردت القوات المدعومة من الإمارات تنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" من مدينة المكلا الجنوبية الشرقية. وعقب اغتيال الرئيس صالح في كانون الأول عام 2017، بعد انهيار تحالفه مع الحوثيين في مطلع الشهر نفسه، دخلت القوات الجنوبية المتحالفة مع الرئيس هادي منطقة بيحان في شبوة المجاورة لمأرب.

#### القوات المدعومة من دولة الإمارات في جنوب اليمن

تعمل الإمارات العربية المتّحدة منذ عام 2015 على تدريب قوات الأمن الجنوبية المحلية وتجهيزها بهدف تحقيق أهداف التحالف الاستراتيجية. ولكن تتضارب مواقف الإمارات في العديد من القضايا، فبينما تروّج إلى الاعتدال الديني وتوحيد اليمن، تدعم الإمارات السلفيين والقادة اليمنيين الساعين للاستقلال.

تُقسم القوات المدعومة من الإمارات إلى مجموعتين. أمّا الأولى فهي وحدات "الحزام الأمني" المسيطرة في لحج وعدن وأبين، مقرّها الرئيسي في عدن ويقودها أبو اليمامة. وتدعم الإمارات مقاتلين من لحج وتهامة في حملة عسكرية يقودها حميد شكري الصبيحي، وهو قائد عسكري من لحج، للاستيلاء على الساحل الغربي اليمني لا سيّما ميناء الحديد الذي يسيطر عليه الحوثيون. وأمّا المجموعة الثانية فتتألّف من قوّات النخبة الشبوانية والحضرمية. وتتقدّم قوات النخبة الشبوانية شمالاً منذ عام 2017 بقيادة محمد القببشي نحو الأراضي التي يحتلّها "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، بينما تسعى النخبة الحضرمية التي حصلت على تدريبها خارج اليمن إلى الاستيلاء على مدينة المكلا بقيادة اللواء الركن فرج سالمين البحسني.

أمّا الوحدات العسكرية الأخرى فتتلقى الأوامر من مركز التنسيق في مأرب التابع لـ "الجيش الوطني اليمني"، ويمتلك الرئيس هادي أربع ألوية لحماية قصره في عدن، ويدير أحمد الميسري ونائبه علي ناصر لخشع مجموعة من قوات الشرطة والقوات شبه العسكرية في عدن. ومن غير الواضح إلى أي مدى تتعاون الوحدات التي يقودها الجيش الوطني مع القوات التي تدعمها الإمارات، ولكنهما اشتبكتا عدة مرات سابقًا.

تسيطر القوات الجنوبية اليوم على جميع المحافظات الجنوبية الثمانية وعلى بعض الأراضي في محافظتي تعز والحديدة الشمالييتين. بينما يفرض الحوثيون سيطرتهم على العديد من المناطق الجنوبية منها: كرش في محافظة لحج، ودمت في محافظة الضالع. وكان تحالف الحوثيين وصالح قبل انحلاله متمكناً من سيطرته على مناطق في الجنوب تضمن له الوصول إلى طرق التجارة والتهريب.

تميّز القادة السياسيون الجدد في الجنوب عن سابقهم فشكّلوا هياكل عسكرية وأمنية من السكان المحليين، وأصبحت حركة الاستقلال الجنوبية أكثر تنظيماً وتألفاً، وتتجه بخطى واثقة نحو الحكم الذاتي. ويُعزى إلى دعم الإمارات فضل كبير في هذا التطور، فهي مولت هذه الجماعات ودرّبتها وجهّزتها بالأسلحة. ولكن يبقى موقفها السياسي غامضاً، فبينما يعتقد الجنوبيون بأنها تدعم الحركة الانفصالية يؤكّد المسؤولون الإماراتيون بأن لا مصلحة لهم بدعم استقلال الجنوب. ويشكك قادة الإمارات سرّاً بمدى ملاءمة الرئيس هادي لقيادة اليمن وبالعلاقة بحزب الإصلاح، بينما يشبّه الرئيس هادي وجود الإمارات بالاحتلال.

في شباط 2017 نشب قتال بين الحرس الرئاسي والقوات الانفصالية المدعومة من الإمارات للاستيلاء على مطار عدن الذي كان تحت سيطرة الجنوبيين. وانتهى القتال بعد أن دمرت طائرة هليكوبتر إماراتية من نوع أباتشي شاحنة للحرس الرئاسي. تجدد القتال بينهما في كانون الثاني عام 2018 وكانت الجماعات الانفصالية هي المهيمنة، وتمكّنت من محاصرة القصر الرئاسي، فتدخلت السعودية للحدّ من العنف، ولكن لا يزال النزاع بين هذين الطرفين قائماً حتى اليوم.

#### 4. تحليل بنيوي: الأطراف الفاعلة والعلاقات الداخلية

تشكّل هذه الدراسة جزءاً من مشروع كبير يعدّه المعهد الملكي للشؤون الدولية بهدف تحديد مناطق السيطرة السياسية والحكم والنشاط الاقتصادي في مختلف أرجاء اليمن بعد نشوب الحرب الأهلية. يجب فهم طبيعة المحافظات والمناطق الجنوبية وعلاقة كلٍّ منها بالأخرى، بغية كشف الانقسامات الداخلية وأسبابها. فكلٌّ من الجماعات المنتمية إلى الحراك الجنوبي تتميز بهويّتها وسياستها ونظرتها العالمية الخاصة، لذا سيجري فيما يلي تحليل بنيوي للمناطق المسيطرة إقليمياً، ولأبرز أطراف الصراع وتفاعلاتهم مع بعضهم البعض.

## الضالع ولحج

اتّصف الحراك الجنوبي بالسلمي عمومًا حتى عام 2015، ولكن اتخذت بعض المجموعات في لحج والضالع طابعًا متشدّدًا منذ منتصف التسعينيات واشتبكت مع الوحدات العسكرية الحكومية في فترة الانتقال الرئاسية بين عامي 2012 و2014. وُزِعَ بأنّ هذه الجماعات تلقت الدعم من القائد الجنوبي السابق علي سالم البيض الذي اتّهم بالحصول على دعم مالي من إيران.

ازداد نفوذ هذه المجموعات قبل الحرب وبدأت تدعو حلفاءها في عدن إلى تشكيل خلايا لمحاربة تحالف "صالح والحوثي". ومن أبرز الجهات الفاعلة في الضالع قادة الميليشيات وأبرزهم اللواء عيدروس الزبيدي وشلال علي شايح، وشخصيات سياسية محلية كالخبير التربوي فضل محمد حسين الجادي. في عهدي الرئيسين صالح وهادي تمّ التعامل مع الفصائل الجنوبية في الضالع على أنّها تهدد الأمن، واتّهمت بالتفجير الإرهابي في عدن عام 2010، ثمّ حصل اشتباك بينها وبين الوحدات العسكرية المحلية عام 2014، ورفض الرئيس هادي حينها تغيير قائد الجيش المحلي الذي اتّهم بالعنف العشوائي ضد السكان المحليين، وأصرّ المسؤولون في الحكومة آنذاك على أنّ إيران تدعم ميليشيات الضالع.

بعد اندلاع الحرب كانت مجموعات الضالع هي الأكثر تنظيمًا وتأثيرًا في الجنوب، وكانت أوّل من استطاع استعادة أراضٍ من تحالف "صالح والحوثي" من دون مساعدة دولة الإمارات. وفي عام 2015 تم تعيين الزبيدي حاكمًا لعدن، ونُصّب شلال الشايح رئيسًا لأمن المحافظة، ووُكل إلى محمد حسين الخليلي حفظ أمن مطارها، بينما تولّى فضل الجادي منصب حاكم الضالع في العام نفسه وأنشأ هو والزبيدي لاحقًا المجلس الانتقالي الجنوبي. واجه فصيل محافظة الضالع بعض المعارضة من باقي الانفصاليين المقربين من الرئيس هادي، منهم صالح الشنفره، وقائد اللواء 33 مدرع علي مقبل صالح. وتتولّى الميليشيات المحلية حفظ أمن الضالع خلافًا لباقي المحافظات التي تعتمد على قوات خارجية، ولكن يسيطر الحوثيون اليوم على مدينة دمت في أقصى شمال المحافظة.

أما محافظة لحج فتتألف الجهات الفاعلة فيها من: العضو السابق في البرلمان ناصر القبيجي، ووزير الدفاع السابقين في عهد الرئيس هادي محمود الصبيحي وهيثم طاهر، والقائدين العسكريين فضل حسن وثابت جواس اللذين تربطهما علاقة جيدة بالرئيس هادي. وقد لعب القادة العسكريون في لحج دورًا مهمًا في الحملة التي نظمتها الإمارات لمحاربة تحالف "صالح والحوثي" في ساحل باب المنذب منذ عام 2017. وتحفظ قوات الحزام الأمني المدعومة من

الإمارات في لحج أمن المحافظة بقيادة مختار النوبي، بينما يفرض الحوثيون سيطرتهم على منطقة كرش شمال غرب لحج.

### عدن

أعلن الرئيس هادي عدن العاصمة المؤقتة لليمن عام 2015، ورغم أنها المدينة الأقل تضرراً من الحرب، يتنازع العديد من الانفصاليين للسيطرة عليها. في شهر كانون الأول 2015، دخلت بعض الميليشيات من محافظة الضالع بقيادة الزبيدي والشايح ميناء المعلا في شبه جزيرة عدن بدعم من الإمارات العربية المتحدة، وفرضت سيطرتها في المنطقة وفي ميناء التواهي ومدينة كريتر المركزية، بينما لعبت قوات الحزام الأمني دوراً كبيراً في حفظ الأمن المحلي.

ونجح بعض الانفصاليين المحليين والقوات المدعومة من الإمارات بقيادة الشايح بالسيطرة بشكل جزئي على بعض المناطق أهمها خورمكسر، أما الميليشيات السلفية التي تعمل تحت مظلة الحزام الأمني فتؤدي دوراً رئيسياً في أماكن أخرى من المدينة، كما توجد في أرجاء عدن المجموعات الانفصالية غير المنضوية تحت لواء هادي أو الإمارات.

وتعدّ مناطق المنصورة ودار سعد والشيخ عثمان الأقل أمناً في المدينة، إذ يتواجد فيها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وجماعات مرتبطة بداعش، وقوات الحزام الأمني المؤيدة لدولة الإمارات. وشهدت عدن العديد من الاشتباكات بين هذه المجموعات، وتعرضت للهجمات المتعددة من تنظيم القاعدة وأحد الفروع التابعة لداعش. يُعتبر الرئيس هادي أيضاً من الجهات الفاعلة في عدن ولكنه لا يقيم هناك. يدير المحافظة اليوم نائب المحافظ أحمد سالم ربيع علي بعد استقالة المحافظ عبد العزيز المفليحي في نيسان عام 2017.

### أبين

حاول تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مراراً التسلل إلى محافظة أبين، وأنشأ عام 2011 إمارة في أكبر مدنها زنجبار، لذا لجأت حكومة هادي إلى ميليشيات اللجان الشعبية المحلية لتعزيز قواتها بهدف منع تنظيم القاعدة من التوسّع. وتخضع أبين منذ عام 2015 لسيطرة القوات المحلية، بينما يحافظ الحوثيون على موقعهم في مدينة مكيراس شمال غرب المحافظة. ويتنافس في الاستحواذ على السلطة في المنطقة كلٌّ من محافظ أبين أبو بكر سالم الموالى للرئيس هادي، وقوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات. وتعدّ محافظة أبين الأكثر اضطراباً في المنطقة، إذ ليس من الواضح أيُّ طرف فيها يملك اليد الطولى.

## شبووة

تحسّن الوضع الأمني في شبووة منذ منتصف عام 2017 بعد تعاون النخبتين الشبوانية والحزمية على مهاجمة "تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية"، فحدّثا من قدرته على التوسع. وفي كانون الأول 2017 تمكّنت النخبوة الشبوانية من طرد الحوثيين من منطقة بيحان الواقعة في الشمال الغربي التي تعدّ طريقاً رئيسياً استخدمه الحوثيون للتهريب. لكن القوة الرئيسية التي كانت تحارب تحالف "صالح والحوثي" في منطقة بيحان قبل كانون الأول 2017 هي لواء المشاة التاسع عشر المتحالف مع هادي. وقد ادّعى بعض المسؤولين الحكوميين أنّ قوات النخبة المدعومة من دولة الإمارات قامت بعزل اللواء التاسع عشر عمداً بغية إضعاف نفوذ الرئيس هادي في الجنوب.

منذ التقدّم نحو بيحان دخلت قوات النخبة الشبوانية منطقة عتق وهي عاصمة المحافظة، وفي تشرين الأول عام 2017 عملت باعتبارها قوّة حماية للمتظاهرين المحليين الذين خرجوا للمطالبة بدمج المحافظة ضمن المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو ما يعارضه الرئيس هادي. وثمة من يتكهّن بأن تتحول هذه المحافظة في المستقبل إلى ساحة للصراع بين القوات الشمالية والجنوبية التابعة لحزب الإصلاح من جهة والمجموعات الانفصالية المدعومة من دولة الإمارات بسبب النزاعات التي تنشأ بين القوات في محافظة شبووة. ويعتقد الكثيرون أنّ ثمة منافسة بين دولة الإمارات وعلي محسن الأحمر من أجل السيطرة على محافظة البيضاء الشمالية المجاورة.

## حزرموت

حزرموت هي أكبر محافظة في اليمن، وتنقسم السيطرة عليها بين القوات المدعومة من دولة الإمارات والوحدات العسكرية التي تشكّل جزءاً من المنطقة العسكرية الأولى التي تشرف عليها حكومة هادي. تسيطر القوات القبلية والعسكرية المتحالفة مع حزب الإصلاح على معبر حدودي يربط المحافظة بالمملكة العربية السعودية. قبل مقتل صالح ذكرت عدة شخصيات أنّ الولاءات في أوساط القوات العسكرية المتمركزة في شمال حزرموت قد انقسمت بين صالح ومحسن، وأنّ ذلك أدّى إلى توترات داخلية. ويخشى السكان في حزرموت من احتمال وقوع معركة بين القوات الساحلية المدعومة من دولة الإمارات، وبين وحدات من المنطقة العسكرية الأولى المتمركزة في شمال المحافظة. ويقول أحد المراقبين المحليين إنّ "الناس في المكلا قلقون من أن يزحف الشماليون نحو الجنوب ويحاولوا الاستيلاء عليه، لذا ثمة نقاش حول ما إذا كان يتوجّب على قوات النخبة الحزمية أن تباشر بالهجوم".



## المهرة

تقع محافظة المهرة في أقصى شرق اليمن. لم تكن محافظة المهرة موضع اهتمام كبير لنظام صالح بسبب افتقارها للموارد الطبيعية، لكن منذ عام 2015، عندما أصبحت حرية التنقل بين الموانئ مقيّدة، تحوّلت المهرة بفضل موانئها سهلة العبور إلى طريق أساسي للتجارة والتهريب. تنقسم السلطة في هذه المحافظة بين قبائلها التي تتنافس في ولائها لكل من السعودية وسلطنة عمان والإمارات منذ عام 2016 على الأقل. وفي عام 2017 بدأت تظهر على الساحة القوات المهرية المدعومة من السعودية ودولة الإمارات، وانتشرت وحدة كبيرة من هذه القوات في العاصمة الغيداء بهدف السيطرة على المطار والوقوف في وجه عصابات التهريب. ويخشى زعماء القبائل المهرية من تزعزع الاستقرار بسبب المنافسة العلنية على النفوذ وانتشار الميليشيات في المحافظة.

### 5. تقسيمات متداخلة: العواقب غير المقصودة وبذور الصراع المستقبلي:

#### الجماعات السلفية وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية

قبل بدء الحرب الأهلية اقتصرّت أنشطة الجماعات السلفية على بعض الاشتباكات في محافظة صعدة الشمالية، وعمليات التبشير والتجنيد في مختلف مساجد البلاد. مطلع عام 2012 بدأ رجال الدين السلفيين بلعب دور مهم في الحراك الجنوبي، فتولّى الشيخ السلفي حسين بن شعيب تنظيم مخيم دائم للاحتجاجات في عدن في أواخر عام 2014. وفي حين قدّم الحراك الجنوبي نفسه على أنه حركة علمانية، فإنّ غالبية المنتمين إليه، يسترشدون بالتراث الإسلامي، وتربطهم علاقة معقّدة بالجماعات الإسلامية.

تصاعدت وتيرة القتال بين السلفيين والحوثيين عام 2014 في صعدة، ما دفع حكومة هادي إلى التفاوض من أجل إجلاء المقاتلين والطلّاب السلفيين من المحافظة. وتتضارب الروايات حول أعمال العنف التي شهدتها كل من دماج وكتاف، فكل من الحوثيين والسلفيين يلقي اللوم على الآخر. وقد برهنت الجماعات السلفية أثناء الدفاع عن عدن عام 2015 براعةً في التنظيم العسكري وكفاءة في توزيع المساعدات، وسرعان ما لاحظت القوات الخاصة الإماراتية عند دخولها المدينة أنّ الجماعات السلفية هي الأكثر فعالية في المنطقة.

بالنسبة إلى بعض المراقبين قد يبدو قرار التعاون مع الجماعات السلفية الذي اتخذته دولة الإمارات مخالفاً لسياستها العريضة المتمثلة في التصدي للجماعات الإسلامية. قد يرجع السبب في ذلك إلى كونها ترى أنّ الجماعات السلفية مسالمة بطبيعتها، وتعارض فكرة الانخراط في

السياسة. وأشرف على تشكيل أول قوّة من قوات الحزام الأمني التي تدعمها دولة الإمارات، الزعيم السلفي هاني بن بريك الذي يُعتبر شخصية ذات تأثير في الجنوب، بصفته نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي.

مع ذلك لا يحظى جميع قادة الميليشيات بالدعم من دولة الإمارات ولا هم جميعهم من الانفصاليين. أوائل عام 2017 دعم رجال الزعيم السلفي باسم المحضار الذي يتلقى الأوامر من السعودية الرئيس هادي أثناء المعركة للسيطرة على مطار عدن ليثبت أقدامه في القصر الرئاسي. وحافظت القاعدة في شبه الجزيرة العربية على وجودها في عدن بعد تحريرها ولا سيما في منطقتي المنصورة والشيخ عثمان. ثم جرى إجلاء تنظيم القاعدة من المدينة بعد فترة من توغل في المنصورة قامت به بعض القوات بقيادة قائد أمن عدن شلال علي شايح. وفي أوائل عام 2016 طُرد تنظيم القاعدة من المكلا، ومنذ ذلك الحين راح التنظيم يتقهقر نحو المناطق النائية في محافظات شبوة ومأرب وأبين، حيث يشارك أعضاؤه في القتال ضد الحوثيين. يرى أحد الصحافيين الجنوبيين أنه في الوقت الذي تشارك فيه بعض الميليشيات السلفية في الحملة التي تقودها الإمارات ضد تنظيم القاعدة في شبوة وأبين ثمّة "منطقة رمادية واسعة" بين بعض الجماعات السلفية وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. في الوقت الحاليّ ثمّة شقاق بينهما ولكن ذلك قد يتغيّر بسبب الإيديولوجيا المتقاربة لكلّ منهما.

يعود السبب في تكرار ظاهرة تنظيم القاعدة وداعش في اليمن إلى الدعم الخارجي الذي تتلقاه المساجد والمدارس الدينية المُحافظة في جميع أنحاء البلاد، في إطار حملة تقوم بها دول الخليج (المملكة العربية السعودية تحديداً) في وجه العلمانية والاشتراكية. ونظرًا إلى أنّ تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يُعتبر أحد أخطر المجموعات التابعة للقاعدة، حيث شكّل أولوية للمسؤولين الغربيين قبل بدء الحرب الحاليّة، ثمّة سبب وجيه يدعو للقلق من عواقب الدعم الطويل الأمد للجماعات السلفية.

### أصداء من الماضي: بين الزمرة والطغمة

يمكن للماضي أن يقدم الجواب عن السبب في بعض تعقيدات السياسة الحالية في الجنوب ولا سيما حرب عام 1986 الأهلية بين الفصائل المختلفة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. عام 1978 نصّب الشمالُ عبد الفتاح إسماعيل رئيسًا في الجنوب، فقام رئيس وزرائه علي ناصر محمد بالإطاحة به بعد الدعم الكبير الذي حصل عليه خاصةً في أبين وشبوة. سرعان ما رقى علي ناصر كثيرًا من القادة العسكريين الكبار من لحج وما يُعرف اليوم بالضالع في المناصب

النافذة في الجيش. عام 1986 قام علي ناصر بانقلاب على الحكم أدّى إلى نشوب حرب أهلية قصيرة دامية انتهت بانتصار محور الضالع ولحج، فهرب ناصر إلى الشمال الجمهوري مع ما يقارب 30 ألف رجل من بينهم الرئيس هادي. عُرفت هذه المجموعة بالعامية باسم "الزمرة" في حين اشتهر المنتصرون في لحج وحضرموت باسم "الطغمة".

عام 1990 تحرّك الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الحضرمي علي سالم البيض لتجنّب انهيار الدولة الذي تسبّب فيه الحرب الأهلية فدعم اتفاق الوحدة مع الشمال. عام 1994 قاتل العديد من التابعين للزمرة إلى جانب نظام صالح، وتم تعيين هادي وزيراً للدفاع وقاد الحرب، وبعد أن بلغت الحملة خواتيم الانتصار جرى تعيينه نائباً للرئيس.

يرى العديد من المراقبين أنّ الديناميكيات الداخلية التي يشهدها الجنوب حالياً تتشابه مع تلك التي رافقت حرب عام 1986، فبحسب أحد المراقبين: "يقف المسلحون من الضالع ولحج في مواجهة مقاتلي أبين، وفي حضرموت يبذل السكان قصارى جهدهم لكي يكونوا مستقلين قدر المستطاع، ولكنهم يتعاونون مع رجال من الضالع ولحج، ونرى شبوة عالقة في الوسط في حين يحاول الحضرميون سحبهم من جديد إلى فلّكهم".

### المجلس الانتقالي الجنوبي

يمثّل المجلس الانتقالي الجنوبي رمزاً للتيارات السياسية المعقّدة وللتوترات في الجنوب. أُسس هذا المجلس في شهر أيار عام 2017 بعد فترة وجيزة من إقالة الرئيس هادي حاكم عدن عيدروس الزبيدي (القائد العسكري الانفصالي) وهاني بن بريك (قائد ميليشيا السلفيين التي كان لها دور فاعل في تشكيل قوات الحزام الأمني). يهدف هذا المجلس إلى تمثيل مصالح الجنوب في العمليات السياسية المستقبلية، ويقدمّ نفسه على أنّه حكومة الظل، وقد أقام المجالس المحلية التي شارك فيها مسؤولون أمينيون بارزون منهم زعيم الحزام الأمني أبو اليمامة.

لا يتمتّع المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادته بالشعبية المطلقة في الجنوب، ولا لدى دولة الإمارات، التي باتت شيئاً فشيئاً تعتبر أنّه يسعى إلى السيطرة على الجنوب. كما أنّ هناك عدداً لا بأس به من الانفصاليين الذين باتوا مستائين من المجلس الانتقالي الجنوبي وحلفائه، لأنّهم يرون أنّهم يخدمون مصالح دولة الإمارات أولاً وقبل كل شيء.

اتخذ حزب الإصلاح موقفاً معادياً للمجلس والإمارات نتيجةً للحملة الواضحة ضده في المنطقة، فاتهمت العديد من التقارير الدولية دولة الإمارات بسوء معاملة السجناء التابعين لهذا الحزب في مراكز الاحتجاز في جنوب اليمن. ولكن يُعتبر المجلس الانتقالي الجنوبي أكثر الجماعات الانفصالية تنظيماً وتسليحاً وثقة منذ الحرب الأهلية عام 1994، وبالتالي فإنّ هذا الوضع يخلق معضلة سياسية رئيسية للدبلوماسيين الدوليين، إذ لا بدّ لهم من أن يأخذوا المجلس الانتقالي الجنوبي على محمل الجد، ولكنهم بذلك يخاطرون بإضفاء الشرعية على جماعة مسلحة غير حكومية أو حركة سياسية.

### شرعية هادي

تنبع سلطة الرئيس هادي من قدرته على توزيع الأموال وأشكال أخرى من المحسوبية ومن قدرته على إصدار القرارات بإقالة القادة والوزراء المحليين وتعيينهم. لذا ترى الأوساط الدبلوماسية الإمكانية الواسعة المتاحة أمام عملية السلام في تقليص دوره أو استبداله، ولكن يعارض أعضاء في حكومته هذه الفكرة قائلين إنه لا يمكن تغيير الرئيس إلا من خلال صندوق الاقتراع. لكنّ شعبية هادي الانتخابية محدودة، وهو يفتقر إلى ثقة الداعمين الخارجيين للحكومة الذين يصرون على الإبقاء على رئاسته بسبب أهميته الرمزية والقانونية في سياق الحرب فقط. وتعتبر حكومة هادي عنصراً رئيسياً في جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، فمن غير الواضح كيف ستستمر هذه الأخيرة في عمليتها السلمية إذا أصبح موقفه ضعيفاً.

يشعر الدبلوماسيون بالقلق من أنّ المحادثات مع قادة الجنوب تشجّعهم على الاعتقاد بأنّ الاستقلال قابل للتحقق، ومع ذلك لا يمكن لهؤلاء الدبلوماسيين تشجيع الفريق الآخر على المشاركة في المسارات الدبلوماسية أو الوساطات في حال وقوع النزاعات الضخمة، إذا لم يكن لهم أي اتصال مع الجنوب. تحتاج الأمم المتحدة إلى التعامل مع الجماهير الانتخابية الجنوبية تحديداً لكي تفهم حوافزها بشكل أفضل بهدف تيسير عملية السلام والاضطلاع في إجراء الوساطات في حال اندلاع صراع بين الفصائل المتناحرة في الجنوب.

### دور الجهات الفاعلة الخارجية

على مدى السنوات تمثّلت إحدى العوائق الرئيسية التي واجهت تماسك الحراك الجنوبي في الافتقار إلى الدعم الخارجي لهذه القضية. فقد سحبت دول الخليج دعمها للاستقلال بعد أن أصلحت علاقتها بالرئيس صالح، وإيران التي قيل بأنّها دعمت المجموعات الجنوبية دعمًا محدودًا

سحبت دعمها أيضاً بعد رفض هذه الجماعات دعم الحوثيين. أما الإمارات، فقد ساهم دعمها السياسي والمالي لبعض الزعماء مثل الزبيدي وبن بريك في تأسيس أكثر الجماعات السياسية الجنوبية تماسكاً منذ أوائل التسعينيات. لكن ما هي نوايا دولة الإمارات تجاه الجنوب؟ وإلى أي مدى ستبقي على دعمها للفصائل في هذه الرقعة؟

على الأرجح لم تدخل دولة الإمارات العربية المتحدة جنوب اليمن وفي بالها هدف استراتيجي محدد، بل لأنها رغبت في تعزيز موقف حليفها الإقليمي الرئيسي المتمثل بالمملكة العربية السعودية. أما العمق الثاني وراء انخراطها فهو ما اعتبره بعضهم بأنه عدم قدرة لدى حكومة هادي على الحكم بفعالية، والرغبة في إنشاء منطقة خالية من الحوثيين وحزب الإصلاح. كما يعتبر اليمن، بحسب دبلوماسي غربي، "تجربة مهمة" لدولة الإمارات، حيث يتسنى لها اختبار قدرتها على التحكم بمسار الأحداث في أنحاء المنطقة.

## 6. مقارنة جديدة؟

جنوب اليمن قبلة موقوتة معبأة بالمنافسات والصراعات التي قد تتأجج إذا ما تم إعلان انفصال الجنوب، أو نشب نزاع داخلي للسيطرة على عدن، أو تم تشكيل دولة غير شرعية عليها التصدي للمليشيات المحلية المتطرفة. أصبح هذا السيناريو الأخير أقرب إلى الواقع في كانون الثاني من عام 2018 عندما اندلع القتال بين القوات الموالية لهادي وقوات الحزام الأمني المدعومة من المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات النخبة الشبوانية.

في 22 كانون الثاني طالب الزبيدي بصفته رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي الرئيس هادي بأن يقيل رئيس الوزراء أحمد بن دغر بسبب أعمال الفساد وسوء الإدارة، ثم أعلن الزبيدي حالة الطوارئ وهدد بإسقاط الحكومة بالقوة. بعد ستة أيام دخلت قوات الحزام الأمني في معركة ضارية مع قوات الحرس الرئاسي التابعة لهادي من أجل السيطرة على عدن، وانتهت المعركة عن طريق وساطة قامت بها السعودية. تصف شخصيات على صلة بالمجلس الانتقالي الجنوبي هذه المصادمات بأنها جزء من استراتيجية واسعة النطاق تهدف إلى إدخال بعض مسؤولي المجلس في الحكومة وعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، ما قد يضيف طابع الشرعية على هذا الحراك. ولكن بغض النظر عن النتيجة، لا بد من أن تضيف أحداث كانون الثاني طابعاً جديداً على الجهود التي يبذلها المسؤولون اليمنيون والأجانب من أجل التوصل إلى عملية سلام أكثر شمولية.

في شهر تشرين الأول 2017 استضاف المعهد الملكي للشؤون الدولية على مدى يومين مؤتمراً في الأردن ضمّ كبار صنّاع القرار الغربيين والمسؤولين اليمنيين، فضلاً عن المحللين اليمنيين والدوليين والمعنيين من بعض مراكز الأبحاث في الخليج. خلال الاجتماع، رأى صنّاع القرار المجتمعون أنّه في حين يعترف الجميع بأهمية الجنوب تبقى الأولوية التي تُمنح لهذا الملف منخفضة. وأعرب العديد من المسؤولين الغربيين عن دهشتهم من مدى انخراط الإمارات العربية المتحدة في الجنوب ودعمها الجماعات المسلحة. ونظراً إلى الاتهامات المتزايدة حول ارتكاب الإمارات الانتهاكات في مراكز الاحتجاز التي تديرها على الرغم من مشاركتها مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب في الجنوب، عبّر صانعو القرار عن رغبتهم في الحصول على فهم دقيق للوضع الحالي عبر التواصل مع دولة الإمارات بشأن هذا الملف.

أجمع المشاركون على محدودية الوسائل المتاحة التي تسمح بالدخول في وساطة مع الجنوب. علماً بأنّه كان ثمة بعض البوادر المشجّعة بالنسبة إلى مبادرات المسار الثاني. لكنها لم تشكّل خطوة متقدّمة بما فيه الكفاية تجعل منها آلية للحوار الداخلي في جميع أنحاء الجنوب من جهة، أو جسراً بين المجموعات الجنوبية الرئيسية وعملية الوساطة الرفيعة التي تقوم بها الأمم المتحدة من جهة أخرى.

وثمة معضلة أخرى تواجه صانعي القرار وهي كيفية تحقيق التوازن بين النزعات المحلية وبين المحافظة على مؤسسات الدولة المركزية. فبينما اتّفق المشاركون على حاجة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية إلى العمل مع الجهات الفاعلة المحلية ذات السجل الحافل في تنفيذ المشاريع للحصول على النتائج المرجوة، رأى بعض المشاركين أنّ تحويل غالبية التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية المحلية قد يُضعف مؤسسات الدولة.

وأخيراً، اتّفق المشاركون على أنّه لا يمكن تأجيل المناقشات حول الجنوب مدة عام آخر، واتفقوا على التوصيات التالية:

### 1. مقارنة دولية جديدة: توصيات للحكومات الأجنبية التي تعمل تحت مظلة مسار الأمم المتحدة

- وضع الجنوب على رأس قائمة الأولويات وتخصيص المزيد من الوقت للمناقشات حول الجنوب.

- زيادة التعاون على المستوى المحلي مع القادة الرئيسيين في الجنوب والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية.

- العمل على تطوير قدرات المجتمع المدني الجنوبي.

- العمل بصورة دائمة على إشراك دولة الإمارات والسعودية في القضايا الرئيسية في الجنوب، لا سيما قضايا الجماعات المسلحة.

## 2. معالجة قضية الجماعات المسلحة: توصيات متعلقة بالمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية التي تعمل تحت مظلة مسار الأمم المتحدة

- تشكيل مجموعة عمل معنية بالأمن في الجنوب تضم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

- العمل على تشكيل آلية تنسيق تساعد في بناء مؤسسات أمنية تضمن المساءلة وسيادة القانون.

- العمل على زيادة قدرات المحاكم المحلية وقوات الشرطة في تعاملها مع النزاعات القانونية وتمكين وزارة الداخلية من الإشراف على السجون بصرامة أشد.

- العمل على الحد من التوتر المحتمل للنزاع من خلال مبادرات حل النزاع.

## 3. البحث والتوعية: توصيات متعلقة بالمؤسسات الفكرية والمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية

- التمويل المشترك للبحوث حول السياسة الجنوبية.

- زيادة الوجود الدولي في عدن والجنوب.

- دعم مراكز البحوث القائمة والجديدة.

- العمل على تحديد جميع الجهات الفاعلة الرئيسية وتحليلها من أجل تحسين فهم تحركاتها ومبادئها.

- العمل على تحسين فهم الجهات الفاعلة في الجنوب للمجتمع الدولي وقدرتهم على الحوار.

خلال الفترة الانتقالية بين عامي 2012 و2014 أعطى المسؤولون الأجانب الأولوية للسياسة المحلية ولمكافحة الإرهاب وللحفاظ على مركز الرئيس هادي، وأغفلوا بعض القضايا الطارئة فلم يعطوها أهمية كبيرة. استفاد الحوثيون من قصر النظر هذا، ووصلوا إلى مشارف صنعاء قبل أن تعترف أطراف خارجية كثيرة بالتهديد الذي تشكّله هذه الجماعة. لذا ثمة درسٌ يمكن تعلّمه من الفترة الانتقالية هذه، ألا وهو أنّ عدم الاعتراف بالأهمية التي يلعبها الجنوب في تأمين استقرار اليمن وأمنه في المستقبل سيزيد الأمور سوءًا في السنوات المقبلة، لذا يجب وضع السياسات الملائمة لكي لا تتحوّل هذه الحرب الأهلية إلى صراعٍ من أجل السيطرة على الجنوب.





## التقييم والتوصيات المبدئية من مجموعة دراسة سوريا: ملخص تنفيذي أيار 2019<sup>1</sup>

مجموعة دراسة سوريا، أيار 2019<sup>2</sup>

يهدّد الانسحاب المبكر لقوّات الولايات المتّحدة بعودة تنظيم داعش إلى الحياة من جديد. فالهزيمة الإقليمية ليست دائمة بالضرورة، وقد شرع التنظيم بالفعل بإعادة تشكيل قواته في سوريا والعراق. ويقبع الآلاف من المقاتلين مع عائلاتهم في مراكز احتجاز مؤقتة في جميع أنحاء سوريا، ما قد يمهدّ الطريق للعنف والتطرّف إن لم تتمّ معالجة مسألتهم.

أدخلت إيران جنوداً وأسلحة متطورة وقوات موالية لها إلى سوريا. وبينما استطاعت الضربات الجوية الإسرائيلية والعقوبات الأميركية تقييد الأعمال الإيرانية، لم تتمكن من إيقافها، فالعمليات الحالية لن تستطيع طرد القوات المدعومة من إيران.

يرفض الأسد تقديم أيّة تنازلات وينيوي استعادة السيطرة على سوريا بالكامل. العملية الدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة معطّلة، وبدأت بعض الحكومات بإعادة بناء علاقاتها

\* تعريب: أية حاطوم.

<sup>1</sup> Syria Study Group, "Interim Assessment and Recommendations", May 2019.

<https://static.politico.com/5c/d9/9f55a18c44f9905ac21fa772a198/syria-study-group-interim-assessment-and-recommendations.pdf>

<sup>2</sup> هي مجموعة أقرّ تشكيلها الكونغرس الأميركي في 5 تشرين الأول عام 2018 بموجب تشريع، وفي 8 تشرين الأول وقّع على قانون تشكيلها الرئيس الأميركي. يتأّس المجموعة كل من المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى "مايكل سينغ" وزميلته في المعهد "دانا ستروول" وعضوية 12 عضواً من أعضاء الكونغرس، مهمة المجموعة إعداد توصيات للاستراتيجية الأميركية في سوريا. هذا التقرير هو تقرير أولي، على أن يصدر التقرير الرسمي في تشرين الأول 2019.

مع دمشق. تسببت الحرب السورية التي دامت ثمانية أعوام في حدوث أزمة إنسانية، وتدمير جزء كبير من البلاد، وزعزعة استقرار أهم الدول الحليفة للولايات المتحدة، كما ستتطلب إعادة إعمار سوريا عقوداً من الزمن.

من غير المرجح أن يعود النازحون واللاجئون السوريون المنتشرون في جميع أنحاء المنطقة وفي أوروبا إلى سوريا طوعاً ما يشكّل تحدياً طويل الأمد له تداعيات أمنية واقتصادية كبيرة. قد يؤدي أيُّ هجوم كبير لنظام الأسد على إدلب إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، فمن غير المتوقع أن تفتح تركيا حدودها للاجئين الفارين من العنف.

التوتر بين الولايات المتحدة وتركيا، بما في ذلك التوتر في سوريا على سبيل المثال لا الحصر، يهدّد بإضعاف حلف الناتو. عزّز تدخل روسيا في سوريا مكانتها وشجّعها على السعي إلى تقويض النفوذ الأميركي في أجزاء أخرى من المنطقة.

#### التوصيات الرئيسية:

- وقف سحب القوات الأميركية والاحتفاظ بمستويات القوة الكافية لإتمام المهام التالية:
  - تدريب الحلفاء المحليين وتقديم المشورة لهم ومساعدتهم على مواجهة داعش.
  - قيادة عمليات مكافحة الإرهاب.
  - تعزيز الجهود المدنية الرامية إلى تحقيق الاستقرار.
  - دعم قوات سوريا الديمقراطية في احتجاز موقوفي داعش ومحاكمتهم.
  - العمل كمنصة تمكين للتحالف الدولي ضد داعش.
- استئناف العمل ببرنامج "START forward" وتوسيعه، وإعادة تمويل الولايات المتحدة للاستقرار، وصرف الأموال غير المنفقة من صندوق الإغاثة والإنعاش.
- بذل جهود إضافية لتحويل ملف موقوفي داعش إلى التحالف الدولي ضد داعش.
- الاستمرار بعزل نظام الأسد من خلال فرض العقوبات والضغوطات الدبلوماسية ورفض المساعدة في إعادة الإعمار.
- إقرار "قانون قيصر لحماية المدنيين".
- إعطاء الأولوية للمساعدة الأمنية وجهود الإنعاش المدنية في العراق.
- دعم الدول المجاورة الحاضنة للاجئين السوريين من خلال إنشاء آليات تمويل مشترك لتأمين مساعدات متوسطة الأجل.

## أبرز النتائج المستخلصة:

**النتيجة رقم 1: هزيمة داعش الإقليمية لن تدوم، ويهدد الانسحاب المبكر لقوات الولايات المتحدة بنهوض تنظيم داعش من جديد.**

- شرعت داعش بالفعل بإعادة تشكيل قواتها في سوريا والعراق، ما يهدد الولايات المتحدة بشكل مباشر في حال استطاعت داعش إعادة بناء قدراتها في شنّ هجمات خارجية.
- توفر القوات الأمريكية دعمًا كبيرًا لقوات سوريا الديمقراطية، وتحفظ أمن المدنيين الساعين إلى تحقيق الاستقرار، وتشكّل قاعدة رئيسية لجمع المعلومات الاستخباراتية ضد داعش. وجميع هذه الجهود هي ضرورية لضمان هزيمة داعش على المدى البعيد، وسيقوّضها الانسحاب المستعجل للقوات الأمريكية.
- التحديات التي يفرضها موقفو داعش في سوريا من مقاتلين وأطفال ستعبد الطريق إلى نهوض داعش من جديد في حال لم تتمّ معالجة المسألة. وتفتقر قوات سوريا الديمقراطية إلى القدرة على احتجاز الموقوفين للأبد من دون الحصول على مساعدة خارجية كبيرة.
- تتوقف الهزيمة الدائمة لداعش على وجود حكم عادل وعمليّ وشرعيّ في المناطق التي سيطر عليها التنظيم سابقًا.
- لا تشكّل داعش وحدها التهديد الإرهابي الصادر من سوريا، فتنظيم القاعدة قد أحكم سيطرته في إدلب ويمتلك القدرة على شنّ هجمات خارجية.

**النتيجة رقم 2: لا تزال إيران مصرة على المضيّ باستراتيجيتها الهادفة إلى فرض نفوذها في سوريا. وبينما استطاعت الضربات الجوية الإسرائيلية والعقوبات الأميركية حصر الأعمال الإيرانية، لم تكن كافية لإزالة البنية التحتية العسكرية الإيرانية من سوريا.**

- تقوم إيران بإدخال بعض من قواتها العسكرية للمشاركة في القتال إلى جانب الجيش العربي السوري وتدعم الميليشيات السورية والأجنبية الموالية لطهران. ويشارك في الحرب حزب الله اللبناني وغيره من المجموعات المدعومة من إيران لمؤازرة نظام الأسد.
- تواصل إيران نقل أسلحة متطورة إلى الأراضي السورية بهدف تحسين قدرتها على الانتشار العسكري إقليميًا، وتهديد "إسرائيل".

- أبطأت العمليّات الإسرائيليّة تقدّم الجيش الإيراني في سوريا، وحرصت إسرائيل على تفادي الأعمال التي قد تشعل مواجهة عسكريّة مباشرة بينها وبين إيران. ولكن يبقى احتمال نشوب مواجهة بينهما من دون قصد أو بسبب سوء في التقدير وارداً.

### النتيجة رقم 3: لم ينتهِ الصراع في سوريا ولكنّه دخل مرحلة جديدة.

- بينما يعمّ الهدوء في خطوط القتال في سوريا، تدرس الجهات الفاعلة تحريك القتال. من أكثر المناطق اضطراباً: إدلب، والتنف، والحدود التركية لشمال شرق سوريا، و"المنطقة العازلة" قرب نهر الفرات.
- إن فشلت المفاوضات الأميركيّة التركيّة في إقامة منطقة آمنة على طول الحدود السوريّة التركيّة في شمال شرق سوريا فقد يؤدي ذلك إلى توغّل الأتراك في المنطقة سواء بقيت القوات الأميركيّة أم لم تبقى.
- تسيطر القاعدة والجماعات السلفيّة بشكل أساسيّ على إدلب. لذا تجري اليوم تسوية تركية روسية بشأن هذه المحافظة، ولكنّ الرأي السائد يقول إنّ النّظام سوف يتحرك لاستعادة السيطرة على المنطقة ما قد يسفر عن عواقب إنسانية وخيمة وتداعيات متعلّقة بمكافحة الإرهاب.
- استعاد نظام الأسد السيطرة شكلياً على جزء كبير من غرب سوريا وجنوبها، ولكنّ سيطرته ضعيفة. وثمة مؤشرات تدلّ على ولادة حسّ مناهض للنظام والشعور بالاستياء من الوضع الاقتصادي في بعض المناطق حيث استعاد الأسد السيطرة، منها بعض المناطق في محافظة درعا.

النتيجة رقم 4: توقّف التقدم نحو التسوية السياسية التي تجري في إطار عملية جنيف بموجب قرار 2254 الذي أصدره مجلس الأمن الدولي. ولم يفز الأسد بعدُ فوزاً حاسماً في الصراع، ولكنه لا يبدي أيّ استعدادٍ للقبول بأية تنازلات سياسيّة.

- لا يبدي نظام الأسد أيّ اهتمام بتغيير موقفه أو بالاعتراف بالمعارضة السوريّة ولو بشكل رمزيّ. ومن غير المرجّح أن تنقلب نُخب النظام ضد الأسد على الرغم من التقارير التي تشير إلى عدم رضاهم عنه.
- لن تكون الانتخابات الرئاسية لعام 2021 في سوريا نقطة تحوّل فارقة تُعجّل في خروج الأسد من سوريا. فلا يمكن لأيّ جهة خارجيّة أن تُشرف على مصداقية الانتخابات داخل

سوريا ولا وسط اللاجئين والنازحين السوريين. لذا سيستغلّ نظام الأسد ومؤيدوه انتخابات عام 2021 لدعم ادّعاء الأسد شرعية رئاسته.

- تسعى "المجموعة الصغيرة" التي تقودها الولايات المتحدة إلى تنشيط المسار السياسي بموجب القرار 2254 الصادر من مجلس الأمن الدولي، ولكن لا يوجد أيّ عمليّة تهدف إلى جمع أعضاء هذه المجموعة بالجهات الفاعلة في المنطقة كروسيا وتركيا وإيران.

**النتيجة رقم 5: يؤثر الوضع الحالي للصراع السوري سلباً على المصالح الأميركية في المنطقة وعلى التنافس بين القوى العظمى على الصعيد الاستراتيجي الأوسع. لذا يجب إيلاء هذه العوامل التالية أهمية عند وضع السياسة الأميركية.**

- الانسحاب المعلن للولايات المتحدة، حتّى بعد التراجع عنه جزئياً، يُقوّض الثقة في التزام الولايات المتحدة تجاه سوريا، وسيزيد من ميل الشركاء الأميركيين وحلفاء المنطقة إلى البحث عن تحالفات أخرى أو تطبيع العلاقات مع نظام الأسد. ويشدّد أعضاء التحالف الدولي ضد داعش على أهمية القيادة الأميركية في تحقيق أي شيء في سوريا يُفيد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.
- عزّز التدخّل الروسي مكانة روسيا في المنطقة وخدم المصالح الروسية بشكل كبير. وتجزّأت روسيا بسبب انتصارها المرتقب في سوريا على السعي إلى تقويض النفوذ الأميركي في أجزاء أخرى من المنطقة.
- أجبر وجود القوات الروسية في سوريا القوات الأميركية على إجراء تعديلات على عملياتها العسكرية للمرّة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة. بينما منح النشاط العسكري الروسي في سوريا القوات الروسية فرص تدريب لا تُقدّر بثمن، ومناسبة لعرض المعدات العسكرية الروسية.
- تتمتع إيران وروسيا بشراكة فاعلة بين بعضهما البعض، وبينهما وبين النظام السوري. ولكن قد تفضّل إيران بقاء الفوضى في سوريا لتستغلّها بهدف المحافظة على انتشار قواتها وجهوزيّتها. بينما تفضّل روسيا الاستقرار في سوريا وإعادة دمجها في المجتمع الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يسود توتر وتنافس بين الأسد وإيران وروسيا بشأن إيرادات إعادة الإعمار وولاء الميليشيات وتوزيع السيطرة على المناطق. ولم تبدِ روسيا استعداداً لتغيير موقف الأسد، أو لتحجيم إيران وحصر نشاطاتها في سوريا، أو للمساهمة في إجراء تسوية سياسية لإنهاء الحرب، وهي ليست قادرة على القيام بأيّ من ذلك.

- التوتّر في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، بما في ذلك التوتّر في سوريا على سبيل المثال لا الحصر، يهدّد بإضعاف حلف الناتو. فلا تبدي تركيا أيّ رغبة في التنازل عن منطقتي عفرين أو درع الفرات وقد منعت الولايات المتحدة من الوصول إلى هاتين المنطقتين. وتفرض السلطات التركية نفوذاً كبيراً على عناصر المعارضة السوريّة المقيمين في تركيا، وتستغل هذه الروابط لتقويض الخيارات التي ترجّحها السياسة الأميركيّة.

### النتيجة رقم 6: تشكّل الظروف الإنسانيّة القاسية وأزمة النازحين داخلياً واللاجئين داخل المنطقة وخارجها مشكلةً تطال مختلف الأجيال وتخلف تداعيات أمنيّة على المدى البعيد.

- سيؤدي أيّ هجوم كبير لنظام الأسد على إدلب إلى تفاقم الأزمة الإنسانيّة. ومن غير المرجّح أن تفتح تركيا حدودها أمام اللاجئين الفارين من العنف.
- إن استعادت الحكومة السوريّة السيطرة على محافظة إدلب هذا العام فمن غير المرجّح أن يتجدّد تسليم المساعدات عبر الحدود في كانون الثاني عام 2020 بموجب القرار 2449 الصادر من مجلس الأمن الدولي.
- عاد أقل من 150000 لاجئ سوري إلى سوريا، بينما بقي 5.6 مليون منهم خارج البلاد. ويضغط الائتلاف الموالي للأسد من أجل عودة اللاجئين، ولكنّ الظروف الأمنيّة والإنسانيّة في سوريا لا تسمح بذلك. فقد لا يعود الكثير من اللاجئين إلى ديارهم.
- تفرض استضافة ملايين اللاجئين ضغطاً سياسياً واقتصادياً هائلاً على الأردن ولبنان والعراق. ولم توضع غالباً خطة طويلة الأمد لحلّ هذه المسألة.
- ستة ملايين من السوريين مشرّدون داخلياً. وعشرات الآلاف محتجزون بشكل غير قانوني من قبل النظام.

### النتيجة رقم 7: باتت بعض مصالح الأمن القومي الرئيسيّة للولايات المتحدة على المحكّ في سوريا.

- تشمل مصالح الولايات المتحدة مواجهةً تهديد الإرهاب، وحماية النّظام الدولي القائم على القوانين، والمساهمة في حفظ أمن حلفاء الولايات المتحدة وشركائها الرئيسيين.
- وضعت حكومة الولايات المتحدة ثلاثة أهداف في سوريا: الهزيمة المستدامة لداعش، وطرّد جميع القوات المدعومة من إيران، وإيجاد تسوية سياسية تصبّ في مصلحة

الولايات المتحدة وحلفائها. أما الأهداف الثانوية فتشمل: نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع استخدامها، وتخفيف حدّة الأزمة الإنسانية، وحماية الشركاء الإقليميين من التهديدات الصادرة عن سوريا.

● الأهداف التالية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً:

- المقاربة المذكورة أعلاه تتبّعها الحكومة الأميركية في سوريا بهدف تخفيف حدة القتال في سوريا، وتنشيط العمليّة السياسيّة. غير أنّ الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة ترى استمرار القتال جزءاً لا يتجزأ من العمليّة السياسيّة.
- يجب أن تواصل الولايات المتحدة وشركاؤها الضغط على داعش وإيران، لتفادي نهوض داعش من جديد وتطوير إيران قدراتها. ولكن في غياب التزام عسكري أميركي طويل الأمد تجاه سوريا، من الضروريّ الوصول إلى خاتمة سياسية مستقرة في نهاية المطاف لضمان نجاح هذه المساعي على المدى البعيد.
- تستخدم الولايات المتّحدة نفوذها لتحقيق هذه الأهداف من خلال ما يلي:
  - وجود قوات سوريا الديمقراطية الحليفة يسهّل السيطرة على ثلث الأراضي السورية الغنيّ بالموارد الهيدروكربونية والمائية والزراعية القيّمة.
  - حجب مساعدات إعادة الإعمار، بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية والمؤسسات المالية الدولية، إلى أن تبدأ عملية سياسيّة واعدة.
  - حشد الدعم الدبلوماسي الدولي للتحالفات الهادفة إلى تقاسم الأعباء، بغية تحقيق أهداف إنسانيّة وسياسيّة تحفظ الاستقرار، بالإضافة إلى الاستمرار في عزل نظام الأسد والحيلولة دون التقارب بينه وبين الحكومات الأخرى.
  - فرض العقوبات.



## الصعوبات والتوصيات

الصعوبة رقم 1: أهداف الولايات المتحدة صائبة ولكن صعوبة التحقيق نظرًا إلى مستوى الموارد المحدود. وتفتقر الأهداف المذكورة إلى التناغم بين الغاية والوسيلة. ويجب أن يكون الهدف ذو الأولوية القصوى إتمام مهمّة مكافحة داعش.

- لمكافحة داعش بنجاح، يجب وقف الانسحاب العسكري الأميركي من شمال شرق سوريا، وتعزيز الموارد الداعمة لنشاطات المدنيين الساعين إلى الاستقرار.
  - ينبغي أن يعود "فريق الاستجابة للمساعدة الانتقالية في سوريا" (ستارت فورورد) إلى سوريا ويجب توسعة الفريق.
  - ينبغي مطالبة الحلفاء بزيادة مساهماتهم ليس في دعم القوة العسكرية وحسب، بل في دعم جهود المدنيين لتحقيق الاستقرار أيضًا.
  - ينبغي صرف الأموال غير المُنفقة من "صندوق الإغاثة والإنعاش" حتّى مع استمرار الجهود المبذولة لتقاسم عبء تحقيق الاستقرار في شمال شرق سوريا.
- يجب على وزارة الدفاع أن تجري تقييمًا لتحديد القوات اللازمة لتنفيذ المهام المطلوبة بهدف إنجاز المهام التالية:
  - تدريب الشركاء المحليين وتقديم المشورة لهم ومساعدتهم لضمان الهزيمة الدائمة لداعش.
  - إجراء عمليات فاعلة لمكافحة الإرهاب بالتعاون مع الشركاء المحليين بهدف تفكيك خلايا داعش والقاعدة.
  - تعزيز الظروف الأمنية اللازمة لاستئناف جهود تحقيق الاستقرار التي يقودها المدنيون وتعزيزها.
  - مساعدة الشركاء المحليين على احتجاز موقوفي داعش ومحاكمتهم وفقًا للمعايير القانونية والإنسانية الدولية.
  - أخذ الدور الرئيس في تشجيع الحلفاء والشركاء على تقديم مساهمات لدعم تحقيق الاستقرار بقيادة المدنيين، من خلال: تولّي القيادة والتحكّم، وتقديم الدعم الجوي، وتوفير الخدمات اللوجستية والاستخباراتية وخدمات النقل.
- يجب على الولايات المتحدة أن تضع خطة لمعالجة الأحداث الطارئة المحتملة التي قد تؤجج الصراع، ومن هذه الأحداث المحتملة:

- نهوض داعش من جديد أو تردّي الوضع الأمني في شمال شرق سوريا، أو الاثنان معاً
- الضغط على القوات الأميركية في قاعدة التنف العسكرية.
- اشتباك القوات الأميركية مع القوات التابعة لإيران أو قوات المرتزقة المدعومة من روسيا.
- توغل تركي في شمال شرق سوريا.
- خرق "المنطقة العازلة" قرب نهر الفرات من قبل النظام السوري أو القوات التابعة لإيران أو قوات المرتزقة المدعومة من روسيا.
- يعتمد نجاح المهمة الأميركية في شمال شرق سوريا على الأمن والدبلوماسية في المنطقة. لذا على الولايات المتحدة القيام بما يلي:
  - إعطاء الأولوية للتعاون مع العراق من أجل الحفاظ على الوجود الأميركي العسكري في العراق، ومساعدة قوات الأمن العراقية في منع نهوض داعش من جديد، والشراكة مع مؤسسات عراقية غير عسكرية لمساعدة العراق في إعادة الإعمار من بعد الحرب مع داعش.
  - معالجة المخاوف الأمنية التركية الحقيقية بشأن سوريا، والضغط على تركيا لوقف الأعمال المزعزعة للاستقرار التي من شأنها عرقلة مكافحة داعش.
  - تعيين سفير للولايات المتحدة في العراق وفي تركيا.
- وضع استراتيجية بتنسيق دولي لمعالجة مسألة معتقلي داعش، وتضمّن هذه الاستراتيجية تسليم "التحالف الدولي لمكافحة داعش" هذه المهمة. وتعيين قيادة أميركية لقضية معتقلي داعش ومن بينهم المقاتلون الأجانب والمعتقلون السوريون والعراقيون وعائلاتهم.
  - تشجيع الحلفاء في أوروبا على إعادة مواطنيهم مع عائلاتهم المحتجزين بصفتهم موقوفين منتمين إلى تنظيم داعش.
  - تعزيز الاتصالات الاستراتيجية بشأن استعداد الولايات المتحدة لإعادة مواطنيها إلى أراضيها، وبث المحاكمات الأميركية الناجحة لمقاتلي داعش الذين عادوا إلى وطنهم علناً.

الصعوبة رقم 2: يُعدُّ الحفاظ على التحالف الاستراتيجي الأميركي مع تركيا، ومواصلة تقديم الدعم لقوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد في آن معًا، أمرًا ضروريًا يتَّسم بالتناقض ولكن يمكن تنفيذه.

- الاتفاق على منطقة عازلة يمكن أن يفتح المجال لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، ولكنَّ الحلَّ طويل الأمد للتوتر بين وحدات حماية الشعب الكردية يكمن في إطلاق عملية سلام جديدة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني.
- تمكين الجهات الفاعلة المحلية في شرق سوريا من إنشاء حكم ناجح بديل عن نظام الأسد يمثل السكَّان المحليين ولا يهدِّد أمن تركيا.
- عقد حوار عسكري منتظم بقيادة هيئة الأركان التابعة لوزارة الدفاع الأميركية مع قيادة الولايات المتحدة الأوروبية والقيادة المركزية الأميركية ووزارة الدفاع التركية للبحث في القضايا الإقليمية لا سيَّما في سوريا، وللتخفيف من التوتر في العلاقة بين تركيا والقيادة المركزية الأميركية.

الصعوبة رقم 3: تمتلك الولايات المتحدة و "إسرائيل" هدفًا مشتركًا يتمثَّل بطرد القوات المدعومة من إيران من الأراضي السورية، ولكن من غير المحتمل أن يتحقَّق هذا الهدف بمستوى الموارد الحاليِّ نفسه.

- ينبغي على الولايات المتَّحدة في الفترة القريبة أن تنفِّذ الأعمال الآتية:
  - مواصلة الضغط الاقتصادي على الجهات الإيرانية عبر فرض العقوبات.
  - دعم الجهود الإسرائيلية لإضعاف القدرات الإيرانية داخل سوريا.
  - المشاركة في حملة منمَّطة لإلقاء الضوء على الأعمال الإيرانية في سوريا، بما في ذلك دعم الميليشيات والاستغلال الاقتصادي.
  - الاستفادة من علاقة "إسرائيل" بروسيا لتقييد التحركات الإيرانية في سوريا.

**الصعوبة رقم 4: إن العودة إلى مفاوضات جدية للتوصل إلى تسوية سياسية تعوّقها المنافسة بين القوى العظمى ورفض الأسد تقديم أية تنازلات.**

• يجب على الولايات المتحدة مواصلة سياستها القائمة على عزل نظام الأسد من خلال ممارسة ضغوطات اقتصادية ودبلوماسية بشكل متزايد، ما سيتطلب دعمًا دوليًا كبيرًا، ولكن مع مرور الوقت قد يزيد ذلك من استعداد روسيا والجهات الفاعلة السورية المحلية للتسوية.

○ ثني الحكومات العربية عن إعادة بناء العلاقات مع الأسد، وفي حال قامت إحدى الحكومات بذلك فيجب التحكّم بهذه العلاقة لتخفيف الضرر اللاحق بالمصالح الأميركية.

○ ينبغي على الولايات المتحدة أن ترفض قبول شرعية الانتخابات الرئاسية لعام 2021 إن حدثت في غياب تسوية وإصلاح جاديين من قبل نظام الأسد، وإن لم يتم إجراؤها وفقًا للمعايير الدولية. ومن المستبعد جدًا أن يوافق نظام الأسد على مثل هذه الشروط.

○ الاستمرار في حجب مساعدات إعادة الإعمار في المناطق التي يسيطر عليها النظام شكليًا في غياب عملية انتقال سياسي.

○ الاستمرار في دعم تنمية المجتمع المدني داخل سوريا، والإقرار بالمخاطر التي يتعرض لها الشركاء المحليون.

• المصادقة على "قانون القيصر لحماية المدنيين" وإقراره لإظهار دعم الولايات المتحدة التنفيذي والتشريعي لممارسة الضغوطات الاقتصادية على نظام الأسد.

• حتى لو تمّ التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة بين نظام الأسد والمعارضة السورية، سيتطلب غالبًا تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في سوريا المساءلة بشأن جرائم الحرب. وقد تبدأ هذه المساءلة بتوثيق هذه الجرائم، وتأكيد التزام الولايات المتحدة بضمان تحقيق المساءلة الكاملة.

• يجب أن تواصل الولايات المتحدة، عند إجراء أيّة تسوية، إعطاء الأولوية لإطلاق سراح المواطنين الأميركيين المحتجزين.

الصعوبة رقم 5: حتى لو خفت حدّة القتال في سوريا، فمن المستبعد أن يعود معظم اللاجئين السوريين إلى بلادهم بسبب خوفهم على سلامتهم، ما سيخلّف عواقب وخيمة على الاستقرار في لبنان والأردن والعراق وعلى استقرار سوريا نفسها على المدى البعيد.

- يجب على الولايات المتحدة مواصلة تقديم الدعم للحلفاء الذين تحملوا العبء الأكبر في أزمة اللاجئين السوريين من خلال:
  - إنشاء آليات لجمع المال بهدف تقديم مساعدات متوسطة الأمد بالتشاور والتنسيق مع الدول المتضررة.
  - تحسين فرص التعلّم للاجئين السوريين في المنطقة، لا سيّما لطلاب التعليم الثانوي والجامعي.
  - ترشيح وتعيين سفير للولايات المتحدة في الأردن بهدف ضمان التنسيق الكامل والرفيع المستوى بين واشنطن وعمان.
- تحمّل جزءٍ من عبء أزمة اللاجئين عن طريق استقبال عدد من اللاجئين السوريين في الولايات المتحدة وإعادة توطينهم عام 2020.
- تشكّل نسبة إعادة توطين 5600 لاجئٍ سوريّ 0.1٪ من مجموع اللاجئين السوريين في جميع أنحاء العالم، وحوالي 1٪ من اللاجئين السوريين في ألمانيا. والإقدام على هذه الخطوة سيرسل رسالة مهمة إلى كلّ من الحلفاء الأوروبيين والدول المضيفة الإقليمية.
- ضمان مقاومة المجتمع الدولي لضغوطات نظام الأسد ومؤيديه لإعادة اللاجئين قسراً إلى وطنهم في حين لا تسمح حالة حقوق الإنسان بالعودة.

الصعوبة رقم 6: قد يتجدد الصراع في إدلب قريباً ما سيعمق الكارثة الإنسانية في سوريا. ولا يصبّ هذا التطور ولا الوضع الراهن في مصلحة الولايات المتحدة.

- تأكيد مشاركة الولايات المتحدة في العملية الدبلوماسية أثناء فترة وقف إطلاق النار، وجعل فتح المجال الجويّ السوريّ للولايات المتحدة أولويّةً بهدف التمكن من المراقبة وقيادة عمليات مكافحة الإرهاب المحددة الأهداف.
- يجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تحاول منع نظام الأسد من شنّ أي هجوم، عبر تحذيره من أنّ استخدام الأسلحة الكيماوية أو أي شكل من أشكال الاستهداف العشوائي للمدنيين سيؤدّي إلى ردّة فعل عسكريّة سريعة من الولايات المتحدة وأوروبا.

## كيف وصلنا إلى هذه المرحلة مع روسيا: نظرة الكرملين للعالم<sup>1</sup>

معهد دراسات الحرب، آذار 2019

### ملخص تنفيذي

لم تكن سياسة الكرملين ذات المنحى التصاعدي الحازم، بما في ذلك احتلالها غير القانوني لشبه جزيرة القرم عام 2014، وتدخلها في سوريا عام 2015، أمرًا متوقعًا بالنسبة للكثيرين في الغرب. هذه الأحداث كانت مجرد امتداد للنظرة العالمية التي يحملها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التي بُنيت، منذ أكثر من عقدين من الزمن على أسس مركّبة، قوامها علاقة عدم الرضا بين الغرب وبوتين من جهة، وتجارب الأخير المتراكمة خلال حملاته العالمية الساعية لتحقيق أهدافه الأساسية: الحفاظ على نظامه، وإنهاء الهيمنة الأميركية الأحادية، وإعادة تأسيس روسيا باعتبارها قوة عالمية.

بعض هذه الطموحات تم ترويضه، والبعض الآخر تم التعجيل بتحقيقه بفعل عوامل خارجية، ولكن الجوهر بقي نفسه فيما يخصّ العلاقة المتوتّرة مع الغرب. وفيما تؤمن الولايات المتحدة الأميركية بأنّ الفترة الوجيزة من السياسة الخارجية غير الحازمة - الممتدة من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات - باتت المعيار الجديد لروسيا، فالواقع أنّ تلك الفترة لم تكن هي القاعدة، بل كانت شذوذًا عنها. ولطالما كانت سياسة بوتين الخارجية حازمة، على غرار السياسة الخارجية التاريخية لروسيا، وهذا ما يفاجئ مجددًا الولايات المتحدة.

\* تعريب وإعداد: مودة إسكندر.

<sup>1</sup> Institute for Study of War, "How We Got Here With Russia: The Kremlin's Worldview", March 2019. [http://www.understandingwar.org/sites/default/files/ISW%20Report\\_The%20Kremlin%27s%20Worldview\\_March%202019.pdf](http://www.understandingwar.org/sites/default/files/ISW%20Report_The%20Kremlin%27s%20Worldview_March%202019.pdf)

تبحث هذه الورقة في تطور النظرة العامة لسياسة روسيا الخارجية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، مما يساعد على فهم أولويات الكرملين المقبلة المحتملة.

### مقدمة

منذ ظهور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عام 2000 حاولت الولايات المتحدة وبشكل دوري، إعادة العلاقات مع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي فبرز اهتمام عدد كبير من الأكاديميين وصانعي القرار في قضايا الشرق الأوسط وكل من أوروبا وآسيا بهذه القضية.

خلال هذه الفترة لم تكن روسيا موضع اهتمام كبير من قبل جيل كامل من الأميركيين، ظناً منهم أنّ الاتحاد الروسي الذي كان يُنظر إليه كعدو سابق يمكن دمج في النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، وإن لم يكن الأمر باليسير. في المقابل، كانت النظرة الروسية مخالفة للنظرة الأميركية، إذ ركّز الكرملين سياسته الخارجية على تجاهل المصالح الأميركية لمصالحه، مع ضرورة تحقيق نظام دولي متعدّد الأقطاب، خالٍ من هيمنة الولايات المتحدة.

ومنذ صعوده إلى الكرملين ظلّ بوتين واضحاً بشأن هذه الأهداف، في ظل حاجة روسيا إلى التعافي من حالة الضعف التي عانت منها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، مع ضرورة إعادة تأسيس نفسها كقوة عالمية، وتحقيق نظام عالمي جديد يجعل الكرملين متكافئاً وغير معتمد على الولايات المتحدة.

عشرون عاماً مضت على تولّي بوتين للحكم كان لها تأثير تراكمي على نظرته للعالم. هذه النظرة نمت مع قبضته المحكمة على السلطة محلياً، واعتقاده بأنّ أمامه مواجهة دولية محدودة. وتأثرت نظرته للعالم مع تنامي سخطه من الطبيعية الجيوسياسية التي كان لها رجع صدى على حوار الأمن القومي الروسي. في المقابل، كان نفوذ قادة الأمن القومي يتزايد، وهو ما جعل بوتين يستجيب للتحديات الداخلية التي واجهته من خلال اللجوء إلى السياسة الخارجية للإلهاء عن هذه التحديات.

لهجة بوتين العامة تعكس هذا التطور. في عام 2000 لم يرَ بوتين أسباباً من شأنها أن تمنع التعاون مع الناتو بشرط أن يُعامل الأخير روسيا كشريك على قدم المساواة مع الغرب. بحلول عام 2007 هاجم علناً النظام العالمي أحادي القطب بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، معتبراً أنّ هذا النموذج معيب لأنّه في أساسه يمنع وجود أساس أخلاقي للحضارة الحديثة. ومع حلول عام 2014 كان بوتين يبرر اتخاذ إجراءات ضد هذا النظام، مع اعتباره أنّ هناك حدوداً لكل شيء، وأنّ أوكرانيا قد تجاوزت الخط مع الشركاء الغربيين. وهكذا، فإنّ المبادئ التي تقوم عليها سياسة

بوتين بقيت ثابتة رغم التحولات التي طرأت على خطابه بدءًا من التواصل الحذر ووصولًا إلى النقد المباشر.

رغم أن السياسة الخارجية للكرملين كانت قد أخذت ملامحها قبل صعود بوتين، فإن عقدين من توليه للسلطة كرسا انعكاس نظره للعالم على هذه السياسة، حتى باتت هي نفسها تشكل سياسة روسيا الخارجية.

لطالما كان المكتب السياسي السوفياتي بمثابة الموازن لحكام الاتحاد السوفياتي. لكن، على عكس أسلافه، لا يملك النظام القائم حاليًا في ظل حكم بوتين آلية دستورية أو نخبة قادرة على توجيه سياسته أو التحكم بها، فدائرة المستشارين المقربين من بوتين صغيرة نسبيًا وتتألف من مجموعة من قادة الأجهزة العسكرية والأمنية الذين تسلقوا معه سلّم الحكم على مدى عشرين عامًا.

اليوم، لا يقبل جميع الروس أسس السياسة الخارجية القائمة، ولكن هذه المعارضة لا تلقى أولوية في ظل اهتمامات الرأي المحلي التي تولي القضايا اليومية أولوية كبرى. على مدى العشرين عامًا الماضية استخدم الكرملين البروباغندا في روايات استبعدت أحيانًا وتضخمت أحيانًا أخرى طوال عقدين من الزمن. وهكذا تربى جيل كامل على حرب نفسية قوامها الشعور بالمظلومية من الغرب.

تهتم هذه الدراسة بتوضيح تطور نظرة الكرملين للعالم منذ سقوط الاتحاد السوفياتي. وفي حين يميل الأمريكيون إلى تجميع الأحداث الكبرى في العقدين الماضيين بناء على سلسلة من الفترات التاريخية مثل الحرب الباردة، التسعينيات (قبل 9/11)، وإدارات جورج بوش الابن، باراك أوباما، دونالد ترامب، فإن الروس يحملون وجهة نظر مختلفة تجاه الأحداث الأخيرة. هذا التباين التاريخي غالبًا ما ينعكس في خطاب الدولتين، مشكلاً ضرورة كبرى لفهم خلفيات النظرة العدائية لدى بوتين في مواجهة الولايات المتحدة والنااتو.

### فترة يلتسن: 1991 – 1999

أصبح الرئيس بورييس يلتسن أول رئيس للاتحاد الروسي المنشأ حديثًا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية عام 1991. خلال هذه الفترة، ركز يلتسن سياساته على إعادة بناء روسيا في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ووضعها على المسار الديمقراطي وسط تحديات داخلية هائلة كانت تواجهه.



إنهار الاقتصاد الروسي وسقط الملايين في الفقر بفعل الصدمة التي أحدثتها التحول السريع من اقتصاد تحت قبضة السيطرة المركزية إلى آخر يتبنى توجه السوق الحرة. ضعفت مؤسسات الدولة بما فيها سلطة القانون والجيش، وانتشرت الجريمة في أنحاء البلاد. وبرزت الأوليغارشية الاقتصادية عند مجموعة من الأفراد الذين استغلوا الأوضاع السائدة ليجمعوا ثروة هائلة بسرعة، مستفيدين من خصخصة أصول الدولة المقومة بأقل من قيمتها.

خلال هذه الفترة عانت روسيا من العديد من الهجمات الإرهابية من مجموعات في شمال القوقاز، وخاصة جمهورية الشيشان. وفي عام 1994 بدأ يلتسن حملة عسكرية لاستعادة السيطرة الأمنية على هذه المناطق إلا أنها منيت بالفشل. تزامن ذلك مع محاولات ثلة من الشيوعيين المتشددين استعادة السيطرة على البلاد، مرة بقوة السلاح عام 1993 وأخرى عبر الانتخابات الروسية عام 1996، إلا أن كلا المحاولتين فشلتا.

خلال فترتي ولايته في الكرملين عمل يلتسن على تحسين العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة: أعطى الأولوية للشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والتكامل الأوسع مع الغرب. وقّع العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي وانضم إلى شراكة الناتو من أجل السلام بهدف بناء الثقة بين الناتو والاتحاد السوفياتي السابق، وسمح للغرب بالتدخل في إصلاحات بلاده الاقتصادية، وصولاً إلى سحب جميع القوات الروسية من ألمانيا عام 1994.

ومع حلول سباق الانتخابات الرئاسية الروسية عام 1996 عاد خطاب السياسة الخارجية الحازم للظهور، مع تصاعد الاضطرابات السياسية بين يلتسن وخصومه اللذين انتقدوا سياسات الغرب بشدة بعد فشل الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية، وهاجموا يلتسن لتجاهله مصالح روسيا الوطنية بمحاولته التعاون مع الولايات المتحدة.

متأثراً بالضغط الانتخابي، عيّن مدير المخابرات الخارجية الروسية، يفغيني بريماكوف، وزيراً للخارجية الروسية، خلفاً لنظيره أندريه كوزيريف. بريماكوف الذي يعود الفضل إليه بإنشاء سياسة خارجية مستقلة لروسيا، عمل على إعادة التركيز على المصالح الوطنية مقدماً واحدة من الروايات الروسية الأولى بشأن النظام العالمي متعدد الأقطاب، التي تبناها بوتين لاحقاً.

عام 1997، تبنت الكرملين مفهوم الأمن القومي الجديد في وثيقة حددت "توسّع الناتو باعتباره تهديداً للأمن القومي" وحذرت من عمل "الدول الأخرى على تنشيط جهودها لإضعاف" روسيا، وأعلن الانضمام إلى مجموعة الدول السبع في العام نفسه. ومع رفضه دور الشريك الثانوي للولايات المتحدة عمل على تغييرات تضمّنت الترويج لسياسة خارجية متنوعة تدعو إلى توسيع

العلاقات مع الهند والصين، والانضمام إلى منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) عام 1998.

شهدت العلاقات بين يلتسن والولايات المتحدة الانقسام الديبلوماسي الأكبر مع تدخل الناتو العسكري في يوغوسلافيا عام 1999. ومع ذلك أقر يلتسن وبريماكوف بالأهمية المستمرة للحوار مع الولايات المتحدة والناتو لتوسيع أفق التعاون المشترك في مجالات مختلفة. وأخذت العلاقات الخارجية خلال فترة يلتسن وفريقه طابعًا براغماتيًا إلى حد كبير، وأحيانًا أخرى تصادميًا، لكنّها لم تكن عدائية مع الولايات المتحدة.

داخليًا، تميّزت فترة ولايته بتصميمه على بناء مؤسسات ديمقراطية، والاندماج مع الغرب، ومنع عودة الشيوعيين، إلا أنّ روسيا بقيت أضعف من أن تحقّق أيًا من طموحاتها الناشئة، بعد ما عانته من أزمة مالية كبرى عام 1998.

### السنوات الأولى لبوتين: 1999 – 2002

في 31 كانون الأول/ديسمبر 1999، استقال يلتسين وعين رئيس الوزراء فلاديمير بوتين رئيسًا بالوكالة. خلال هذه الفترة، كانت روسيا لا تزال تتعافى من آثار الانهيار المالي لعام 1998، فيما كانت الحملة الثانية التي يقودها بوتين على الشيشان لا تزال مستمرة. لكن رغم هذه الحملة، كانت لا تزال روسيا تواجه الهجمات الإرهابية التي كان أبرزها أزمة الرهائن في موسكو عام 2002، والتي أسفرت عن مقتل 130 شخصًا.

حتى قبل وصوله إلى السلطة، كان بوتين قد شكّل أحد مفاتيح سياساته الخارجية التي تقوم على انتقاد الهيمنة الأميركية الأحادية القطب، وتجاهلها لروسيا بعد انتهاء الحرب الباردة. وانتقد بوتين تغيب الأمم المتحدة عن "حل واحدة من أهم صراعات أوروبا"، متّهمًا مجموعة من الدول بالسيطرة على النظام العالمي بما يناسب مصالحها.

ورغم هذه السياسة، ركّز بوتين خلال سنوات حكمه الأولى على الشؤون الداخلية لروسيا، مهتمًا بالدرجة الأولى بضعف الدولة واضطرابات الاقتصاد والتهديدات الوجودية التي تواجهها البلاد. وعمل على تعزيز قبضته على السلطة، فأعطى الأولوية لتعزيز أجهزة القانون والأمن، والقضاء على المعارضين السياسيين، واستعادة السيطرة الفيدرالية على جمهورية الشيشان.

أسّس بوتين فريقًا استشاريًا ضمّ دائرة ضيقة من المسؤولين العسكريين ورجال المخابرات الموثوق بهم، الذين أتوا برؤية معيّنة وأهداف محدّدة، تهتم في المقام الأول بإعادة السيطرة

المفقودة داخليًا منذ التسعينيات. وقد ساهم بعض من هؤلاء المسؤولين الأوائل، ساهموا في لعب دور لاحق في تطوير سياسة الكرملين الخارجية ومنهم:

- نيكولاي باتروشييف: يترأس في الوقت الحالي منصب رئيس مجلس الأمن الروسي (NSC).
- سيرجي تشيمزوف: يشغل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لشركة Rostec الدفاعية الحكومية.
- إيغور سيشين: يشغل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لشركة Rosneft النفطية الحكومية.
- سيرجي ناريشكن: تولّى مناصب مختلفة في الكرملين منذ عام 2004، ويشغل حاليًا منصب مدير جهاز المخابرات الروسية (SVR).
- سيرجي إيفانوف: لعب أدوارًا بارزة في الكرملين بما فيها منصب وزير الدفاع والنائب الأول لرئيس الوزراء ورئيس أركان الإدارة الرئاسية.

رأى بوتين في حرب كوسوفو تهديدًا لسيادة روسيا، معربًا عن تخوّفه من أن يدعم الغرب إعلان الاستقلال الأحادي الجانب المعلن من قبل المناطق الانفصالية مثل الشيشان، وبالتالي يفرض وقفًا للعمليات العسكرية ضد المتطرفين الذين يشنون هجمات وسط روسيا. وإيمانًا منه بأنّ استقلال الشيشان لن يكون نهاية التهديدات، بل سيُستخدَم كمنصة لمهاجمة بقية روسيا، حذّر من أنّ هذه التحركات قد تمتد إلى مناطق أخرى مثل داغستان وإنغوشيا وتارستان، لتهدّد في نهاية المطاف كامل الاتحاد الروسي، مذكرًا بتجربة يوغوسلافيا.

خلال هذه الفترة ظهرت إحدى قواعد رؤية بوتين للسياسة الخارجية القائمة على أنّ "على روسيا أن تحارب لكي تظل حاضرة". آمن بوتين أيضًا بأنّ الولايات المتحدة قدّمت دعمًا سرّيًا للإرهابيين في الشيشان من أجل زعزعة استقرار روسيا. ومع انتقادات الغرب للحملة العسكرية على الشيشان بسبب وحشيتها وارتفاع مستويات الخسائر في صفوف المدنيين اعتقد بوتين أنه إذا وافق على دعوات للتقليل من حدّة العمليات العسكرية فإنّ روسيا ستواجه خطر التفكك.

التخوّف من انهيار الدولة وخسارة أراضي منها تعود جذوره إلى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومخاوف الكرملين من ضعف الدولة، ما يهدد بفقدانها السيادة على أراضيها أمام قوى أجنبية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. وانطلاقًا من هذه المخاوف بُنيت رؤية أنّ "على روسيا أن تثبت نفسها عالميًا لكي تحافظ على استقلالها". ومن هنا كانت قاعدة الكرملين أنّ الغياب عن مسرح السياسات الدولية دليل على ضعف سيادة الدولة، وهي قاعدة لا تزال سارية حتى يومنا هذا.

ارتكزت بداية العلاقة بين بوتين والولايات المتحدة على المسار الذي كانت قد رسمته سياسات كل من يلتسن وبريماكوف. دعا بوتين إلى تثبيت تعاون متكافئ مع حلف الناتو عام 2000، وأيد الحملة على تنظيم القاعدة التي قادتها الولايات المتحدة بعد هجمات 11 أيلول، كما وقّع على اتفاقية تأسيس مجلس روسيا - الناتو، وشجّع على تبني المُثل الديمقراطية، مؤكداً أنّ "روسيا جزء من الثقافة الأوروبية".

تبني بوتين في كانون الثاني عام 2000 مفهوم يلتسن للأمن القومي عام 1997، وفي حزيران من العام نفسه اعتمد مفهوماً جديداً للسياسة الخارجية، يتبنى الخطاب المعهود تجاه الدول السوفياتية السابقة، ويدعو إلى إنشاء "حزام على محيط الحدود الروسية". وأكدت السياسة الجديدة على الحاجة إلى "تعزيز السيادة الروسية وتبوء مكانة في المجتمع الدولي تتماشى مع مصالح الاتحاد الروسي كقوة عظمى وواحدة من المراكز الأكثر نفوذاً في العالم الحديث".

#### مرحلة التسارع: 2003 - 2004

ساهمت سلسلة عوامل داخلية وخارجية في تسريع تطّعات بوتين وطموحاته الخارجية، التي انعكست على سياساته الخارجية عامي 2003 و2004، ليصبح أكثر حزماً على الساحة الدولية ويبدأ بتعزيز قبضته على السلطة المحلية.

أحكم بوتين قبضته على الشؤون الداخلية للبلاد، وسرعان ما سدّت روسيا ديونها المستحقّة للغرب، قبل الوقت المحدّد، وأوفت بالتزاماتها تجاه صندوق النقد الدولي (IMF) عام 2005، ونادي باريس عام 2006. شكّلت هذه الإنجازات نقطة فخر لبوتين وأظهرت استعادة قوة البلاد واستقلاليتها في الوقت نفسه، كانت روسيا تستعيد تدريجياً السيطرة على الشيشان بعد حملة عسكرية دمّرت عاصمتها غروزني.

أبعد بوتين منافسيه عن المشهد السياسي، وعزز قوة الدولة موسّعاً من سيطرة الأجهزة الأمنية. وفي عام 2004 زاد من مركزية السلطة عبر إلغاء الانتخابات المباشرة للحكام الإقليميين لصالح التعيينات الرئاسية. ثم بدأ بوتين جهود إعادة دمج الدول السوفياتية السابقة في شكل تجمع سياسي بقيادة روسيا. وانضمت أوكرانيا، وبيلاروسيا وكازاخستان إلى الفضاء الاقتصادي المشترك مع روسيا عام 2003. غير أن أوكرانيا، الواقعة تحت حكم الرئيس الموالي للغرب فيكتور يوشينكو، عادت فنأت عن الصفقة، ورفضت جورجيا ضغوط الكرملين في ظل سياسة خارجية مستقلة كانت تنتهجها في عهد الرئيس إدوارد شيفرنادزه، معلنة الانضمام إلى حلف الناتو، ما شكّل تهديداً للنفوذ الروسي. وتسارعت طموحات بوتين لاستعادة السيطرة والنفوذ بعد سلسلة من الأحداث العالمية عامي 2003 و2004.

- أثار الغزو الأميركي للعراق والإطاحة بصادم حسين عام 2003 الغضب الروسي، وبرزت مخاوف بوتين من أن يؤثر التغيير بالقوة للنظام على إمكانية الحفاظ على نظامه. ومع انتهاء التواجد السوفيياتي أحدث فقدان النفوذ في الشرق الأوسط، وإصرار الولايات المتحدة على الحرب رغم اعتراضات روسيا استياءً كبيراً لدى بوتين.

- القلق الأكبر لدى بوتين تشكّل مع موجة الاحتجاج السلمي ضد الأنظمة الفاسدة في العديد من الدول السوفيياتية السابقة، التي عُرفت بـ "الثورات الملونة". اتهم بوتين الولايات المتحدة بالتحريض على الثورات وفرض "حكم خارجي" على هذه الدول، معتبراً هذه الثورات أسلوباً غربياً لزعزعة الاستقرار وتقويض مساعي الأمن القومي وإقامة حزام مشترك مع الدول المجاورة.

- عام 2004، انتقد الكرملين توسيع الدول المشاركة في الناتو مع قبول الحلف سبع دول جديدة في شرق وجنوب أوروبا. ومع ذلك ارتكزت مخاوف روسيا على فقدان السيطرة على دول الاتحاد السوفيياتي السابق أكثر من التهديد العسكري المحتمل من الناتو. خلال هذه الحقبة ظلّ الكرملين معتدلاً نسبياً في خطابه تجاه الغرب، إلا أنّ الهدوء النسبي في خطابات بوتين، مع حلول عام 2004، بدأ يأخذ منحى المواجهة، مع تصاعد إحساس بوتين بتجاهل مصالحه.

### المواجهة المفتوحة: 2012 – 2014

فاز بوتين بسهولة في الانتخابات الرئاسية الروسية لعام 2004 وفي عام 2008 قبل بوتين منصب رئيس الوزراء الروسي. خلال هذه الفترة واصل بوتين تنفيذ سياسات الكرملين والرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف إلى حد كبير. ومع رحيل الأخير تم تعديل الدستور الروسي لتغيير مدة الولاية الرئاسية من أربع إلى ست سنوات.

تحوّلت سياسات بوتين الخارجية إلى المواجهة المفتوحة في هذه الفترة، فصعد من حدّة خطابه تجاه الولايات المتحدة والناتو، وأطلقت روسيا حملة إعلامية كبرى لاستعادة نفوذها السياسي المتآكل. وعلى الصعيد الداخلي، حدّ بوتين من الحريات المدنية للروس، كما شنّ مجموعة من الحملات لاستعادة السيطرة على الدول السوفيياتية السابقة.

- بعد الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004 تركّزت جهود الكرملين لمدة عشر سنوات على حملة قوامها إثارة المظالم المحلية وإذكاء المشاعر الشعبوية ضد الغرب والحكومة المركزية في كييف. كان الكرملين يستغل هذه المساعي لإطلاق حملته التخريبية شرق أوكرانيا عام 2014.

- بدأت روسيا حملة تخريب مماثلة ضد دول البلطيق عقب انضمامها إلى حلف الناتو. أطلق الروس موجة من الهجمات الإلكترونية استهدفت البنوك والمؤسسات الإعلامية والمؤسسات

الحكومية في إستونيا عام 2007، كما فرضوا ضغوطاً دبلوماسية تضمّنت فرض حظر على بعض الواردات من لاتفيا عام 2006.

- رأى الكرملين في التعاون المستمر بين الولايات المتحدة وحلف الناتو مع كل من أوكرانيا وجورجيا تهديدات أمنية قومية لروسيا. وفي آب/أغسطس من العام 2008، غزت روسيا جورجيا، بعد أربعة أشهر من قمة الناتو التي عقدها في بوخارست، والتي أعلن خلالها الحلف نيّته ضمّ جورجيا إليه. بعدها قام بوتين باقتطاع مناطق أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، ثم اعترف بإعلانهما الاستقلال عن جورجيا.

- واصلت روسيا مساعيها لتوسيع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي (EEU)، الذي يشمل روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقيرغيزستان وكذلك توسيع اتفاقية التجارة الحرة مع فيتنام. حاول بوتين أيضاً التعاون مع مولدافيا وأوكرانيا وجورجيا، لكن الدول الثلاث اختارت في نهاية المطاف التوقيع على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وسعت روسيا من خلال EEU لبناء نفوذ إقليمي ومصداقية عالمية عبر توقيع اتفاقيات مع دول من خارج الاتحاد السوفياتي السابق، كمصر.

توسّع بوتين في مواقفه التي تنتقد الهيمنة الأميركية وتدافع عن العودة إلى عالم متعدّد الأقطاب، واتهم الغرب باستخدام المنظمات الدولية "كأداة مبتذلة تهدف إلى تعزيز مصالح السياسة الخارجية لواحد أو مجموعة من البلدان". تهجم بوتين أيضاً في خطابه على الناتو، متهمًا إياه في مؤتمر ميونيخ الأمني لعام 2007 بتوسيع تحالفه لمحاصرة روسيا. عدّ هذا التصريح تغييراً في المواقف بعد ثلاث سنوات من ادعائه أنّ توسيع الحلف لا يشكّل تهديداً للأمن القومي لروسيا.

زاد غضب بوتين تجاه الغرب بعد تدخّل الناتو في ليبيا عام 2011. فسّر بوتين هذا التدخّل بأنّه خيانة من الغرب، واتهم الولايات المتحدة وحلف الناتو بالتلاعب بالنظام الدولي لفرض تغيير النظام في ليبيا، ومع ذلك واجه خلافاً مع الرئيس الروسي آنذاك ميديديف. وكنتيجة للمناقشات الداخلية قرّرت روسيا عدم استخدام حق النقض الفيتو ضد قرار مجلس الأمن الدولي بفرض "منطقة حظر طيران" على ليبيا عام 2011. أعرب الكرملين عن أسفه لفقدانه التأثير السياسي وعقود صناعية بمليارات الدولارات في ليبيا.

مع سيطرة ما يسمى بالتحالف العسكري المؤقت على صلاحيات الأمم المتحدة قرّر بوتين عدم تكرار خطئه، ومنذ ذلك الوقت بدأت روسيا في التصويت باستمرار ضد قرارات مجلس الأمن الدولي التي تهدف إلى معالجة النزاعات المماثلة في سوريا والشرق الأوسط.

تزامناً مع تزايد الاتهامات للولايات المتحدة بالتدخل في الشأن الداخلي، اتهمت روسيا الغرب باستخدام المنظمات غير الحكومية كوسيلة سرّية لتنظيم "الثورات الملونة" في الاتحاد السوفياتي السابق. وزعم بوتين أنّ الجهات الخارجية الفاعلة مؤلت النشاط السياسي في روسيا عام 2005. وفي عام 2006، وقّع بوتين قانوناً يحدّ من عمل هذه المنظمات، وينصّ على "رفض تسجيل أي منظمة تشكّل أهدافها تهديداً لسيادة الاتحاد الروسي واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية وتفردّه وتراثه الثقافي ومصالحه الوطنية".

بالإضافة إلى المخاوف الحقيقية من مخاطر "الثورة الملونة"، كانت الاتهامات العلنية تهدف أيضاً إلى تبرير الاضطهاد الداخلي في مواجهة التهديد الخارجي القادم من الغرب. واتهم الكرملين وزارة الخارجية الأميركية بالتدخل في نظامه القضائي بعدما عبّرت الأخيرة عن قلقها إزاء اعتقال خودوركوفسكي عام 2003.

لم يكن التدخل الخارجي جديداً على مفهوم الأمن القومي الروسي، حتى أنّ روسيا ترى في تصريحات الصحافة الأجنبية تدخلاً في شؤونها السيادية، وهو ما جاء ضمن جهود بذلها بوتين لإعادة تعريف سيادة الدولة لمنع حتى مجرد التعليق على أي شأن داخلي للبلاد. ولهذا لم يتأثر بوتين كثيراً عام 2009 بمطالبة وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون "بإعادة ضبط" العلاقات مع روسيا من قبل الولايات المتحدة. وعلى الرغم من التواصل الدائم مع الغرب بقي الاختلاف الشاسع في وجهات النظر العالمية مهيمناً على العلاقات الروسية الأميركية.

### هجوم بوتين المضاد: 2012 – 2018

أعدت انتخابات الرئاسة الروسية عام 2012 بوتين إلى سدّة الرئاسة، فواصل التضييق على الحريات المدنية والتظاهرات التي رفضت إعادة انتخابه. في هذه الفترة، كان الاقتصاد الروسي يعيش مرحلة الاستقرار، إذ تمّ قبول روسيا في منظمة التجارة العالمية، وصنّفها البنك الدولي كبلد مرتفع الدخل عام 2013.

عام 2014 تدخلت روسيا في كلٍّ من أوكرانيا وسوريا. في أوكرانيا علّق الرئيس فيكتور يانوكوفيتش توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ما أثار سلسلة من الاحتجاجات أجبرت الأخير على الفرار من البلاد. وفي سوريا انحدرت البلاد إلى الحرب الأهلية، بعدما كانت ثورة

صُنِّفَت كجزء من "الربيع العربي". وكنتيجة لهذين التدخُّلين، بدأ الغرب فرض عقوبات على روسيا على خلفية انتهاكاتها للمعايير الدولية. وبسبب العقوبات وانخفاض أسعار النفط العالمية انهار الروبل الروسي.

عمل بوتين بعد فوز بولايته الثالثة عام 2012 على استعادة سيطرته المحلية وتوسيع نفوذ روسيا العالمي. في هذه الفترة واجه بوتين واحدة من أخطر الاحتجاجات المناهضة للنظام خلال فترة وجوده في منصبه، حيث خرجت تظاهرات جماهيرية على خلفية مزاعم حصول تلاعب في الانتخابات التشريعية الروسية لعام 2011 والانتخابات الرئاسية لعام 2012. وبحجة الدفاع عن روسيا ضد تدخُّلات الغرب، واصل بوتين قمع المجتمع المدني مستخدماً قانون الوكلاء الأجانب لعام 2012، الذي منحه سلطة طرد عدد من المنظمات غير الحكومية الأميركية من البلاد. هذا القانون كان جزءاً من الردّ الروسي على تمرير الولايات المتحدة قانون ماغنيتسكي عام 2012، الذي يهدف إلى مُعاقبة الشخصيات الروسية المسؤولة عن وفاة سيرغي ماغنيتسكي في سجنه في موسكو عام 2009.

ساهمت "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا عام 2014 في تسارع جدول الأعمال الدولي العدواني لبوتين، وأظهرت خوفه من فقدان السيطرة على جيرانه، لكنّها في الوقت نفسه أتاحت له فرصة تحقيق أهداف السياسة الخارجية طويلة المدى في دول الاتحاد السوفياتي السابق. في شباط عام 2014، نشر بوتين القوات المسلحة الروسية لاحتلال شبه جزيرة القرم في أوكرانيا، ثمّ نظّمت موسكو استفتاءً غير قانوني في شبه جزيرة القرم، سعى بوتين في جزء منه لحماية القواعد البحرية الاستراتيجية لأسطول البحر الأسود في شبه جزيرة القرم، في حال ألغت كييف اتفاقها مع روسيا.

خشي بوتين أيضاً من ضغط حكومة أوكرانيا الجديدة من أجل نيل عضوية في حلف الناتو. ولهذا، رتّب تمرّداً انفصالياً وتدخُّلاً عسكرياً في شرق أوكرانيا بهدف تأكيد سيطرته على سياسة كييف. في المقابل اعتبر بوتين أنّ الدعم الخارجي المقدم للاحتجاجات هو تجاوز للخط الأحمر من قبل الغرب. في أيلول عام 2015 بدأ بوتين تدخُّلاً عسكرياً في سوريا، هدف إلى منع تكرار سيناريو العراق وليبيا، حيث أدّى تقاعس روسيا إلى فقدان عملاء مهمّين لها في الشرق الأوسط، كما سعى إلى إيجاد قواعد جوية وبحرية استراتيجية في شرق البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى توسيع نطاق الضغوط الدبلوماسية في هذه المنطقة.

رفض بوتين سياسات الولايات المتحدة في سوريا، ونشر طائرات قتالية وقوات خاصة لدعم الحملة الجوية وتقديم المساعدة البرية لقوات الأسد وحلفائه الإيرانيين. وحاول تأطير حملته



باعتبارها معركة ضد الإرهاب، مروّجاً لدوره كشريك إقليمي فعّال ووسيط للسلام. وأكّد الكرملين أنّ الأسد هو "القوة الشرعية الوحيدة" في سوريا، ومضيفاً الشرعية على تدخله العسكري بناءً على أنه جاء بطلب رسمي من الحكومة السورية.

واصل بوتين تأطير سياسته كضرورة للسيادة الروسية، رأى في العقوبات التي صاغها الغرب ضد بلاده تهدف إلى تقويض قدرة روسيا التنافسية، كما اعتبر أنه يعاني دولياً ليس بسبب تدخله الخارجي في قضايا المنطقة، بل بسبب مقاومته للغرب. كذلك واصل بوتين اتهام الولايات المتحدة بممارسة تدخل منهجي في الشؤون الداخلية لروسيا.

حاجج بوتين بأن نظامه يجري استغلاله ككبش فداء بسبب الإخفاقات الداخلية في الولايات المتحدة وأوروبا، وكحجة للإنفاق العسكري، وكمبرر لإخفاقات سياسات الغرب الداخلية والخارجية. وأدان بوتين اختراع الناتو "تهديدات خيالية وأسطورية مثل التهديد العسكري الروسي". ووضع بوتين قانون ماغنيتسكي في إطار الضغط المحلي المستمر في الولايات المتحدة لاعتماد قوانين تستهدف روسيا، كما ادعى مؤخراً بأنّ الولايات المتحدة استخدمت روسيا كذريعة لتبرير قرارها الأحادي والمخطط له بتعليق مشاركتها في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى عام 2019.

وضع بوتين سيناريوهات تفسّر سبب انحدار الغرب السريع عازياً ذلك إلى اتجاهات عالمية عدة. وأعتبر الكرملين أن هذه الهجمات على الديمقراطية جزء من جهوده لحماية نظامه من ثورة داخلية، فضلاً عن كون ذلك ضمن حملته العالمية لتقويض المؤسسات الديمقراطية المنافسة في الغرب. يصنّف الكرملين جميع حملاته باعتبارها تدابير دفاعية تشكل جزءاً من محاولة استعادة التوازن إلى العلاقات الدولية، ومن هنا يبرر أفعاله كرد فعل على أيّ من الاستفزازات والتصعيدات والإجراءات الموازية من جانب الولايات المتحدة والناتو. في الوقت نفسه يشدّد بوتين في كثير من الأحيان على أنّ روسيا منفتحة على الشراكات ولا ترى المواجهة أبداً مع "شركائها في الشرق أو الغرب".

### 2019 وما بعدها

فاز فلاديمير بوتين بفترة الرئاسة الرابعة في آذار/مارس 2018، وظلّت أهدافه الرئيسة ثابتة ومتمثلة بالحفاظ على نظامه، وإنهاء الهيمنة العالمية الأميركية، واستعادة الدور الروسي كقوة يجب أن يُحسب لها الحساب على الساحة الدولية. واتخذت بعض مساعي سياسات بوتين الخارجية طابعاً براغماتياً هدفه اكتساب الموارد، فيما كان هدف البعض الآخر محلياً ولا علاقة له بالغرب. على أن معظم هذه الأهداف لها ما يبرّرها، وتأتي كردّ على التهديدات والاعتداءات والتدخلات المزعومة من الغرب.

قد يعتقد بوتين أنه يقترب من هدفه المتمثل في نظام دولي متعدد الأقطاب. حتى اليوم، لم يقدم بعد رؤيته الخاصة لأهدافه المستقبلية في ظل النظام الجديد الذي يطالب به، لكن من المؤكد أنها ستشمل مزيداً من المحاولات للحد من التأثير العالمي للولايات المتحدة وحلفائها.

### الخلاصة

تأثرت طموحات بوتين بعوامل عدة مع مرور الوقت، بما فيها ثقته في قبضته على السلطة المحلية، والاستقرار الاقتصادي، ومدى الاعتماد على الغرب، وتصوره للمدى الذي يمكن أن يتحرك فيه بحرية في المسرح العالمي من دون قيود. كانت الاتجاهات الغربية عاملاً، لكنها لم تكن المحور الذي يقود سياسات بوتين الخارجية، فالولايات المتحدة حاولت مرّات عدة تحسين علاقاتها بروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ومع ذلك كانت سياسات بوتين الأكثر تشدداً في عهد إدارة أوباما، وذلك على الرغم من مبادرة الولايات المتحدة بخطوات لتحسين علاقاتها بروسيا، بما في ذلك وقف خطط بناء درع دفاعي صاروخي في بولندا. وقد تردّد الغرب لسنوات عدّة في فرض عقوبات على روسيا لارتكابها انتهاكات متكررة للقانون الدولي، بما في ذلك غزوها لجورجيا والهجمات الإلكترونية التي شنتها على إستونيا.

بدأ الغرب تدريجياً في فرض عقوبات على روسيا بعد انتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، مثل مسؤوليتها عن وفاة سيرجي ماغنيتسكي، أو ارتكابها عدواناً لا جدال حوله مثل احتلالها شبه جزيرة القرم. وحتى عام 2016، مع تدخل الكرملين في انتخابات الرئاسة الأميركية، لم يكن معظم الأميركيين مدركين لكامل التهديد الذي تمثله روسيا.

بينما كانت الولايات المتحدة مركز اهتمامها على مكان آخر، وسّع بوتين تواجه العسكري عالمياً، وحمل الغرب مسؤولية أزماته الداخلية، واستخدم أسطورة التدخل الأجنبي لتبرير فرض قيود أشد على الروس داخل روسيا. في المقابل، لم يستخدم بوتين الخطاب نفسه تجاه الصين، التي يمكن القول إنها تُعدّ التحدي الأكبر الذي يواجه الأمن القومي الروسي، إذ تواصل الصين توسيع نفوذها في المناطق التي يدّعي بوتين أنها تتجاوز حدود خطوطه الحمراء في الاتحاد الروسي وروسيا نفسها.

إضافة إلى ذلك، يواصل بوتين توجيه دفاع شعبه ضد حلف شمال الأطلسي، الذي يكافح حالياً لإقناع أعضائه بتكريس اثنين في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري. لم يغيّر سلوك الغرب المبادئ الأساسية التي توجّه فكر بوتين في السياسة الخارجية، والتي ظلّت إلى

حد كبير دون تغيير منذ عام 2000 يرى بوتين أن روسيا قوة عظمى يحق لها امتلاك مناطق نفوذ خاصة، وتستحق أن يُحسب لها حساب في كل القرارات الرئيسية. وقد أكد بوتين أنّ الانحراف عن القاعدة كان لحظة الضعف التي عاشتها روسيا في التسعينيات، وأنّ الأخيرة عادت لتتبوأ مكانها الصحيح في النظام الدولي.

العديد من مبادئ بوتين يتعارض مع النظام القائم على القواعد ونظرة الغرب للعالم. على سبيل المثال أن مفهوم بوتين للسيادة الوطنية غالباً ما يتعارض مع سيادة دول أخرى. الدول الأوروبية ترغب وفق حقها السيادي بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وكثير منها تكوّنت لديهم مخاوف أمنية مشروعة من عودة روسيا. في المقابل، لا يعترف بوتين بسيادة العديد من هذه الدول، وغالباً ما يصف الكرملين الدول الصغيرة بالمحكومة خارجياً أو الضعيفة جداً للاحتفاظ بالوكالة على السياسة الخارجية.

لهذا السبب غالباً ما تُرى الثورات أو الاحتجاجات الداخلية في الاتحاد السوفياتي السابق أو ما بعده كأعمال تخريبية يحرض عليها الغرب بدلاً من كونها تحركات شعبية تغذيها المظالم المشروعة. يرى الكرملين أنه يجب إبقاء السيطرة على جيرانه وتوسيع نطاق مجالات التأثير، ولهذا فإنّ هجومه على حلف شمال الأطلسي جزء منه مردّه الخوف من التهديد العسكري المباشر، والجزء الأكبر يعود إلى الخوف من فقدان القوة والنفوذ. من هنا يرى بوتين في كثير من الأحيان انتهاك سيادة الآخرين كنوع من الدفاع عن نفسه.

يهدف بوتين أيضاً إلى نزع الشرعية عن مفهوم التدخل الإنساني كما عبّر عنه الغرب، من خلال وضع مبادئه لسيادة الدولة على حساب المخاوف الإنسانية. ويؤكد أنّ للحكومات الشرعية الحق في حل شؤونها الداخلية بصرف النظر عن الضغوط الخارجية. وغالباً ما ينظر الكرملين إلى أي محاولة غربية لانتقاد سجلّ حقوق الإنسان في روسيا أو حلفائها وعملائها كتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وفي بعض الأحيان يعكس بوتين هذه القاعدة ليبرر تدخله الخارجي على أساس عام لدعم حقوق الإنسان، وتحتفظ روسيا في كثير من الأحيان بالحق في العمل ضد الحكومات الأجنبية من أجل حماية المواطنين من العرق الروسي.

تعدّ شبه جزيرة القرم، مثلاً رئيسياً على هذه الاستراتيجية، فقد تدخلت روسيا عسكرياً ونظمت استفتاءً غير شرعي لضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا تحت قيادة القوات المسلحة الروسية. لكن الاستفتاء والاحتلال اللاحق لشبه جزيرة القرم لم يغيّر وضعها بموجب القانون الدولي حتى يومنا هذا، ولا يزال القرم جزءاً قانونياً من أوكرانيا، ومع ذلك يدافع بوتين عن تدخله كإجراء ضروري "للدفاع" عن السكان "المضطهدين" في روسيا. يمكن النظر إلى خطاب بوتين الواضح على أنه

مثير للسخرية، إلا أنه خطاب ليس فارغاً، بل إعلان لمبدأ سياسته الخارجية الذي يعتبر أنّ "الأقوياء هم من يتمتعون بالسيادة"، وهو ما يتناقض مع الأساس الجوهري للنظام الدولي القائم على القواعد. من السهل أيضاً تخيّل أنّ سوء الفهم هو سبب الصراع بين روسيا بوتين والغرب، إلا أنّ هذه الفكرة خاطئة، فقد تواصل كل من بوش الابن وأوباما وترامب مع بوتين، وسعوا إلى استيعاب اهتماماته كما فهموها، وحاولوا تخفيف السياسات واللغة التي قد تسيء إليه، ومع ذلك استجاب الكرملين بلغة وأفعال عدائية.

لا يثق بوتين بتصريحات البيت الأبيض، وهو ينظر إلى الولايات المتحدة كرافضة للمصالح الروسية بغضّ النظر عن التغييرات في الخطاب أو الإدارات المتعاقبة. ينظر بوتين إلى شكل النظام الدولي الحالي باعتباره التحدي الرئيسي لمصالحه، وفي اعتقاده، كما قال مراراً وتكراراً، أنّ الهيمنة العالمية - التي يعني بها نظاماً عالمياً تقوده أميركا - غير مقبولة لروسيا.

بوتين ليس مجرد مفترس انتهازي، فقد لا يكون لديه دائماً خطة واضحة وقد يتصرف بطريقة مناسبة في بعض الأحيان، لكنّه يعرف نوع العالم الذي يريده، وحتى أكثر من ذلك يعرف النوع الذي لا يريده. يريد بوتين عالمًا بدون الناتو، وانحسار الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي، مع سيطرة روسيا على الاتحاد السوفياتي السابق وقدرتها على التحكّم بشعوبه دون إدانة أو رقابة، وأن يتمتع الكرملين بحق النقض في مجلس الأمن الدولي على الإجراءات التي ترغب فيها أي دولة أخرى تريد أن تتخطى حدودها.

كان بوتين يعمل من أجل هذا العالم منذ توليه منصبه، وتصريحاته الأخيرة تشير إلى أنه يعتقد أنه يقترب من تحقيقه. وبالتالي، إذا كان الغرب يسعى إلى تجنّب المزيد من المفاجآت الاستراتيجية والحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد فيجب عليه أن يفهم هذه النظرة المتباينة للعالم، وأن يقبل بأن بوتين هو رجل في كلمته عندما يتعلق الأمر بأهداف وأولويات سياسته الخارجية المعلنة.



## تقييم الجهود الأوروبية المناهضة للتطرف الإسلامي<sup>1</sup>

روبن سيمكوكس، محلل شؤون الإرهاب  
والأمن القومي في مؤسسة التراث، 11 آذار 2019

"يشكّل الإسلام للحكومات داخل أوروبا تحديات سياسية وأمنية كبيرة. ومن غير الواضح حتى هذه اللحظة ما إذا كانت تلك الحكومات قادرة على مواجهة التحديات الإسلامية بنجاح". هذا اقتراح مستغرب، لأنّ الإسلام هو أيديولوجيا مألوفة للعديد من الأوروبيين، فللإسلام جذور تاريخية أوروبية عمرها عقود. أعداد لا تُعدّ ولا تحصى من المنشقين من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصبحوا لاجئين في الدول الأوروبية نتيجة الأنظمة السلطوية هناك، فقد منحتهم أوروبا سياسات لجوء وافرة. قبل فترة طويلة من اندلاع الحرب الأهلية السورية وظهور النشاطات الجهادية بدأ بعض الإسلاميين الأوروبيين بالسفر إلى أفغانستان وكشمير والشيشان واليمن والبوسنة للمشاركة في الجهاد وتلقي التدريبات على أيدي مجموعات متطرفة.

بدأ التأثير الصادم للأيديولوجيا الإسلامية في السنوات الأخيرة بالظهور تصاعدياً. فقد سافر ما بين 5000 و6000 أوروبي إلى سوريا للقتال، والعديد منهم ذهب للانضمام إلى صفوف الدولة الإسلامية. ومنذ عام 2015 وقعت عدّة هجمات إسلامية رئيسية كل من لندن وباريس وبروكسل ونيس وبرلين ومانشيستر وستوكهولم وبرشلونة، بالإضافة إلى العديد من الهجمات التي تمّ إحباطها وعشرات الهجمات الضخمة كتلك التي حصلت في كوبنهاغن.

كانت ردود الأفعال من كافة الدول الأوروبية تجاه هذه الهجمات موحّدة إلى حد ما، فاعتقل مشتبهون بالإرهاب، واعتمدت تشريعات تسمح للمحاربين الإرهابيين الأجانب بالسفر بشكل غير

\* شاركت في التعريب: مروة ديب.

<sup>1</sup> Robin Simcox, "Assessing Europe's Efforts to Oppose Islamist Extremism", Hudson Institute, March 11<sup>th</sup> 2019.

قانوني، وأقيمَ العديد من الحواجز الأمنية بين الكثير من المدن الرئيسيّة لمنع الهجمات باستعمال السيارات، وبدا مظهر الشرطة المسلّحة مشهداً مشتركاً بين كل البلدان الأوروبية. ولكن رغم هذه الاحتياطات، لم ينخفض خطر الهجمات الإرهابية، وعبء العمل الملقى على عاتق الشرطة والوكالات الأمنيّة والقضاة لا يمكن تحمُّله. هذه المعضلة سمحت للحكومات بالتركيز على برامج ردع محدّدة، ما يعني معالجة العوامل التي أدّت للتطّرف، من بينها التّعاطف الثقافي للمتشددين العنفيين واللاعنفيين. غير أن الردود الأوروبية على هذه القيود لم تكن موحّدة بسبب الخلاف الجوهري حول تحديد محفّزات "العنف الإسلامي".

تحديد العوامل التي أدت للتطّرف بشكل دقيق هو تحدّد ملحّ. في الواقع، بعيداً عن خطر الإسلاميين العنفيين، يلاحظ أن تأثير الإسلام السياسي ومظاهر السلفية المختلفة في تطوّر ملحوظ داخل المجتمعات الإسلامية في أوروبا، وهذا يولّد أيضاً عواقب اجتماعية مؤذية. ومؤشّر المخاطر التي تواجه أوروبا في تفاقم، خاصة بعد قرار ألمانيا عام 2015 فتح حدودها للاجئين الذين يتركون أوطانهم نتيجة الصراعات في معظم الدول الإسلامية. ومما لا شكّ فيه أنّ المخاطر الأمنية ظهرت مع تدفّق المهاجرين، وقضية اللاجئين أدت إلى بروز أسئلة اجتماعية وثقافية لها علاقة بالاندماج والانسجام الكلّي في أوروبا.

هذه المقالة تُبرز هذه القضايا من منظور أربع دول أوروبية هي المملكة المتحدة وألمانيا والسويد وفرنسا. خلال العامين الماضيين هاجم الإرهابيون الإسلاميون الدول سالفة الذكر، وكلّ دولة قامت بتبني نهج مختلف لمنع التطّرف وتسهيل الاندماج.

### المملكة المتّحدة

واجهت المملكة المتحدة 37 حدثاً أمنياً يندرج في ما يُعرف بـ "الإرهاب الإسلامي" أو أعمال العنف بين كانون الثاني 2014 وكانون الأول 2018 أدّى ثمانية منها إلى قتل وجرح عدّة أفراد. وقد ركّزت المملكة المتحدة منذ زمن طويل على أسلوب الوقاية لمواجهة الإرهاب. والوقاية هي واحدة من أربعة مبادئ تعتمدها المملكة في استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب، وتزوّد من خلالها بريطانيا والمبادئ الثلاثة الأخرى هي: التعقب، والحماية والجهوزية.

يقوم أسلوب "الردع" على إيقاف حركات العنف ضد بريطانيا والمصالح البريطانية في الخارج، بالتزامن مع التدقيق في الشكاوى المحليّة. هذه الجهود كانت خاضعة للتسوية من قبل الحكومة من خلال الاعتماد على مجموعة صغيرة من الجماعات الإسلامية ومنظمات تابعة للإخوان

المسلمين، هذه المجموعات كانت آراؤها حول الإرهاب تارة مؤيدة وتارة مترددة. من يمتلك القدرة على الردع هي "وزارة المجتمعات والحكم المحلي"، التي ركزت على جهود وأهمية المجالس المحلية. في الحقيقة، لم تمتلك السلطات المحلية أي فكرة عن الأسلوب الأكثر فعالية لصرف تمويل عملية الردع. تلقت المجموعات المسلمة التي تشجع الانفصال عن المجتمع البريطاني الأموال من الحكومة، بينما خلصت لجنة برلمانية إلى استنتاج يقول بأن المال "تم هدره على مشاريع غير مركزة أو لا علاقة لها" بالهدف الأساسي.

حدث تحوّل جذري حينما وصل الائتلاف الديمقراطي الليبرالي المحافظ إلى الحكم في أيار عام 2010، فتم تسليم مهام الردع إلى وزارة الداخلية، التي وضعت استراتيجية جديدة، تركّز على الأيديولوجيا بالدرجة الأولى، لمعالجة المشكلة التي تواجه المملكة المتحدة. اليوم لا يجب معالجة الإرهاب فقط بل أيضًا المتشددّين غير العنفيين لأنّ "الإرهاب مرتبط بمجتمع رافض للتماسك والاندماج وتعددية الأديان والديمقراطية البرلمانية". كان هذا يعني التركيز على جميع أشكال التطرف الإيديولوجي - من أقصى اليمين إلى الإسلامي - الذي يؤثّر على المملكة المتحدة.

رفضت الحكومة أيضًا مقارنة المظلة الكبيرة القديمة، وأعلنت بصراحة "أننا لن نعمل مع منظمات متطرّفة تعارض مبادئنا العالمية حول حقوق الإنسان والمساواة أمام القانون والديمقراطية والمشاركة الكاملة في مجتمعنا، وإذا لم تتقبل المنظمات هذه القيم، فلن نعمل معها أو نمولها". إلا أنّ الحكومة البريطانية ضاعفت رغم كل الانتقادات جهودها لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وتم تمرير التشريعات المتعلقة بالردع عام 2015 بشكل قانوني، فهي تحتاج إلى سلطات معينة مثل السجون والمستشفيات وقطاع التعليم لتقوم بواجباتها لمنع الأفراد من الانجرار إلى الإرهاب. وقُدّمت التدريبات التي تساعد على تحديد هوية المرشّحين ليصبحوا متطرّفين، وهذا مرتبط أيضًا بالتطرف العنفي واللاعنف.

الجهد المستمرّ الذي تقوم به الحكومات يشدّد على التطرف العنفي والسلمي وهذا الأمر عكس من خلال مبادرات عدّة. لعلّ الأمر الأكثر إثارة للجدل هو التقييم الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين الذي أُطلق عام 2014، والذي ذكر ملخصه التنفيذي المنشور أنّ "نواحي الأيديولوجيا والتكتيك الخاص بالإخوان المسلمين في هذا البلد وحول العالم مناقضة لقيمنا وأمننا الوطني".

ولمواجهة تحدي المتطرفين اللاعنفيين قامت بريطانيا بوضع استراتيجية لمكافحة التطرف ووعدت "بمقاربات أكثر حزمًا لهزيمة المتطرفين" و "تحدي أيديولوجيتهم، والدفاع عن المبادئ والترويج لها". لتفعيل هذا الموضوع شكّلت عام 2018 لجنة لمواجهة التطرف ترأستها "سارة



خان" وهي ناقدة للأيديولوجيا الإسلامية والتطرف. في الوقت نفسه عملت بريطانيا على إيجاد أساليب للوصول إلى مجتمعات متجانسة.

لكن الجهد المبذول لمكافحة التطرف والسعي للاندماج توقف مع استقالة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون بعد التصويت على الـ "بريكست" في حزيران عام 2016. لم تتم المصادقة على مشروع قانون "الحماية ومناهضة التطرف" الذي لطالما وُعد بإقراره، وتراجع التزام الحكومة بفك الارتباط مع الإسلاميين واستأنفت وزارة الداخلية البريطانية تعاطيها مع "المجلس البريطاني المسلم". وبدأت الحكومة مؤخراً بتخفيف التزامها ببرنامج "الردع"، من خلال مصادقتها على تقرير مستقل ينتقد فعالية هذا البرنامج.

## ألمانيا

بين كانون الثاني 2014 وكانون الأول 2018 تعرّضت ألمانيا لـ 34 هجوماً إرهابياً، تسعة منها أدت إلى خسائر. وصرّحت وزارة الداخلية الألمانية أنّ "عدد الإسلاميين يقارب 25,810 أفراد"، حوالي 2240 منهم يُصنّفون بأنّهم جهاديين، و770 منهم يعتبرون خطرين للغاية.

علاوة على ذلك، لا يزال التهديد في تصاعد: اعتقد المدّعون العامون الفيدراليون الذين تعاملوا مع حوالي 80 قضية إرهابية عام 2013 أنّهم سيواجهون ما بين 1300 و1400 قضية مع نهاية عام 2018. واعتباراً من نيسان/أبريل 2018 تم تقدير وجود 11000 سلفي في ألمانيا، وهو عدد تضاعف بشكل كبير منذ عام 2013.

تتّصل مشاكل ألمانيا الأمنية على نحو مباشر بسياسات اللجوء التي أقرتها. فقد سمحت الحكومة بين عامي 2015 و2017 بدخول حوالي 1.5 مليون طالب لجوء، أغلبهم من الدول ذات الأغلبية المسلمة. وقد أظهر بحثي الخاص أن 14 من أصل 37 هجوماً إرهابياً قام بها طالبو لجوء وصلوا من سوريا مؤخراً. وإحدى الاستجابات التي قامت بها الحكومة الألمانية كانت بترحيل كلّ من لا يمتلك الحق بالبقاء في البلاد. حتى تشرين الثاني عام 2018، تم تحديد ما يقارب 150.000 شخص ترغب الحكومة بترحيلهم، وقد بدأت ألمانيا أيضاً بدفع مبالغ مالية تصل إلى 3000 يورو لكل طالب لجوء لكي يغادر البلاد.

واجهت ألمانيا مشاكل عدة في ترحيل هؤلاء الذين لا يمتلكون الحق في البقاء على أراضيها. أحد الأسباب هو أنّ الترحيل ليس مهمة اتحادية، بل يقع على عاتق الدولة. اتخذت السلطات المحافظة في جنوب البلاد مثل منطقة بافاريا توجّهات أكثر صرامة، أما في الشمال الأكثر

ليبرالية مثل منطقة برلين وستفاليا، فقد حصلت ممانعة للاستمرار بعمليات الترحيل. كما أنّ بعض القضاة في الشمال رفضوا فكرة استخدام الأشعة السينية للتأكد من عمر طالب اللجوء، معتبرين أن هذا العمل يُعتَبَر عنصرياً. من تبعات هذا الأمر، جرائم الاغتصاب المتعددة التي ارتكبتها طالبو اللجوء من البالغين الذين زعموا كذباً أنّهم قاصرون من أجل البقاء في البلاد.

بدأ العمل بهذه السياسة الوقائية في ألمانيا عبر برامج ابتداءً من عام 1992. بخلاف الكثير من الدول الأوروبية، لا تعود جذور السياسة الوقائية الألمانية إلى "العنف الإسلامي" بل إلى اليمين الألماني المتطرف، فمجازر النازيين الجدد التي استهدفت مالكي المشاريع الصغيرة الأتراك، دفعت المفكرين للتركيز على هذه المشكلة.

اليوم تركّز الحكومة الألمانية على كافة أشكال التطرف، وتسعى لمحاربتها من خلال الترويج للديمقراطية. أغلب العمل الوقائي يجري على المستوى الفدرالي، وتحمل الشرطة والسجون وبرامج تعليم الشباب والعمل الاجتماعي المسؤولية في هذا الإطار. وقد أطلقت الحكومة الفدرالية مشروعاً بعنوان "الديمقراطية الحيّة! النشطة ضد اليمين المتطرف، العنف والكراهية". تدير هذا المشروع "الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة وكبار السن والنساء والشباب". يسعى مشروع "الديمقراطية الحيّة" لدعم كل فرد يعمل "بنشاط للوصول إلى مجتمع متنوع ولاعنف وديمقراطي"، وتسانده وزارة الداخلية من خلال برنامجها المسمّى "التّرابط من خلال المشاركة"، الذي يموّل مشاريع تشجّع على المشاركة الديمقراطية ضد التطرف، خاصة في المناطق الريفية ذات البنية الضعيفة.

هاتان الوزارتان تعاونتا للإعلان عن "الاستراتيجية الشاملة لمناهضة التطرف ونشر الديمقراطية" في تموز 2016. تركّز هذه الاستراتيجية على جميع أشكال التطرف، وتسلب الضوء على محاولاتها الساعية لتقليص مظاهر التعصّب. عام 2017، كرّست الحكومة الفدرالية مساعيها لصرف مزيد من الأموال على برامج الحماية، وترافق هذا التوجّه مع ارتفاع في نشاط الحركات الإسلامية.

## السويد

تعاني دول الشمال الأوروبي أيضاً من مشكلة التهديدات الجهادية، فقد واجهت ستوكهولم عام 2017 هجوماً إرهابياً باستعمال سيارة، وكان الحدث الإرهابي الأضخم حتى ذلك الوقت. لم يشكّل ذلك الهجوم صدمة خاصة وأنّ المخاطر الأمنية كانت في تصاعد منذ سنوات: قُدِّر عدد

المتعاطفين الإسلاميين مع العمل العنفي الذين كانوا تحت الرقابة في ستوكهولم في كانون الأول عام 2010 بحوالي 200 متعاطف. وفي عام 2017 ارتفع هذا العدد إلى حوالي 2000 متعاطف. وقد سافر ثلاثمائة شخص تقريباً من السويد إلى سوريا أو العراق للقتال، نصفهم عاد إلى وطنه منذ ذلك الحين.

هناك تطوير لسياسة مواجهة التطرف العنفي في ستوكهولم، وهذا يُعتبر جزءاً حيوياً في النهج الوقائي لمواجهة الإرهاب، يركز على الوقاية من الجرائم ومعالجة المظالم بدل التركيز على الأيديولوجيا. في البداية، كانت "وزارة الثقافة والديمقراطية" مسؤولة عن الوقاية، وهذا يعكس حقيقة قيام السويد بالترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية كحاجز لصد العنف. وقد أوكلت مسؤولية الإشراف على الجهود الوقائية مؤخراً لوزارة العدل، وتمت مناقشة هذه الخطوة قبل هجمات نيسان عام 2017، وأُضفي عليها الطابع الرسمي بعد ذلك.

تعمل حوالي 20 وكالة رسمية سويدية على مكافحة التطرف العنفي. على سبيل المثال، في كانون الثاني عام 2018 تم إنشاء مركز لمكافحة التطرف العنفي يعمل تحت إشراف "المجلس الوطني لمنع الجريمة" في وزارة العدل مهمة المركز "تطوير العمل القائم على المعرفة والعمل المشترك بين القطاعات لمنع التطرف العنفي على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية في السويد".

من وجهة نظر سويدية يتمثل التحدي الكبير للجهود الوقائية في انتقال الحكومة المركزية إلى الصلاحيات ففي السويد 290 بلدية تتمتع باستقلالية في تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليم (ضمن المبادئ التوجيهية الوطنية). ويعتقد المشاركون في الجهود الوقائية أنّ هذه القطاعات في وضع مثالي للكشف عن إشارات الإنذار المبكر المرتبطة بالتطرف. مع ذلك، لدى البلديات عزم قوي ومستقل وبقدر ما تركّز على إشارات التحذير من التطرف، العنفي بقدر تركيزها على اليمين المتطرف - وهو توجه له جذور تاريخية ومألوفة في السويد.

كان من المفترض أن يتحسن التفاعل بين البلديات والسلطة المركزية بعد تعيين منسق وطني لحماية الديمقراطية من التطرف العنيف. ترى الحكومة أنّ المهمة الأساسية للمنسق الوطني هي "تطوير وتعزيز العمل على المستوى الوطني، والتأكيد على التعاون بين السلطات الحكومية والبلديات ومنظمات المجتمع المدني".

تواجه السويد تحدياً كبيراً في دمج عدد كبير من طالبي اللجوء والمهاجرين الباحثين عن فرص لتحسين وضعهم الاقتصادي ممن سبق أن استقبلتهم عام 2015. استقبلت السويد عام 2015

حوالي 163000 طالب لجوء من أفغانستان والعراق وسوريا، والعدد الأكبر من اللاجئين أطفال. في كانون الثاني عام 2016 أعلنت السويد أنّ حوالي 80000 طالب لجوء سيتم رفض طلبات لجوئهم، وصرّح أحد المسؤولين بأنّ أكثر من 50000 من هؤلاء الأفراد الذين يتعيّن عليهم الرحيل سينتهي بهم الأمر بالبقاء هناك. هذا ليس بالأمر المفاجئ؛ فالقدرة على ترحيل الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية، أو الذين يأتون من مناطق تشهد حروباً أو من بلدان حولها شكوك كبيرة حيال التزامها بحقوق الإنسان، هي مصدر قلق مستمرّ للدول الأوروبية. جدير بالذكر أن أحد طالبي اللجوء الذي نفذ هجوم الدهس باستعمال شاحنة عام 2017 هو أوزباكستاني يدعى رحمت أكيلوف. لهذه الأسباب اقترح البعض في ستوكهولم أهمية التنسيق المكتّف بين وكالة الهجرة السويدية والوكالات الأمنية.

هناك الكثير من الإثباتات على أن التفاعل لم يكن ناجحاً. حوالي 23٪ من المهاجرين غير الأوروبيين في السويد عاطلون عن العمل، في مقابل 4٪ للمواطنين السويديين. وعنف العصابات مصدره مجتمعات المهاجرين، لذلك ارتفعت بقوة جرائم القتل من خلال الأسلحة النارية التي تقوم بها تلك العصابات. كما أنّ الاعتداءات الجنسية تُرتكب بشكل غير متناسب من قبل مجموعات من المهاجرين.

بعيداً عن كل ما سبق، لدى المسؤولين السويديين مواقف متراخية حيال اللجوء، ما يعكس استعدادهم لقبول أعداد كبيرة من طالبي اللجوء كالتزام عالمي، وترحيبهم باللاجئين لتعزيز اقتصادهم. رغم ذلك كان عدد من استطاعوا الحصول على وظائف أقل من 500 من أصل 163000 لاجئ.

### فرنسا

أظهر بحثي الخاص لـ "مؤسسة التّراث" أنّ فرنسا هي الدولة الأوروبية الأكثر استهدافاً من قبل الإرهاب أو الأعمال العنيفة المستوحاة من الإسلام، لكن في المقابل، تُعتبر فرنسا نموذجاً ناجحاً لانخراط المسلمين في المجتمع. بين كانون الثاني 2014 وكانون الأول 2018 واجهت فرنسا 87 حادثاً أمنياً، 30 منها أدّت إمّا لوقوع إصابات أو حالات وفاة. في تشرين الثاني عام 2017 صرّح رئيس وكالة الأمن الداخلي الفرنسي أنّ حوالي 18000 مشتبه بالتّطرف الإرهابي كانوا يعيشون في البلد (15000 عام 2016)، 4000 منهم صُنّفوا على أنّهم خطيرون جدّاً. حوالي 1000 بالغ سافر حوالي ألف بالغ من فرنسا إلى سوريا والعراق، وبحلول خريف عام 2017 قتل 265 منهم و27 عادوا إلى موطنهم.

يكن وراء التهديد الإرهابي المباشر الذي تعاني منه فرنسا تصاعدُ خطر السلفيين بشكل سريع وكبير. وقد صرّحت وكالة الاستخبارات الإقليمية المركزية الفرنسية أنه يوجد بين 30000 و50000 سلفي في فرنسا اليوم، في مقابل حوالي 5000 شخص عام 2004، ويشير أحد التقارير إلى ازدياد عدد المساجد السلفية من 50 إلى 140 بين عامي 2010 و2016.

هناك عدّة تفسيرات لشرح أسباب ارتفاع التطرف الإسلامي إلى هذا المستوى في فرنسا، وهذا يشمل التزام فرنسا بالعلمانية والعنصرية تجاه المهاجرين من أفريقيا الشمالية والعداء العام للمسلمين. الحقيقة هي أنّ فرنسا تخوض في مجالات الأديان التي لم تخضها بلدان أوروبية أخرى، فالدولة ترغب بإغلاق كل المساجد المتطرفة. حتى أن رئيساً فرنسياً سابقاً قام بالتوقيع على خطابات تدعو إلى إلغاء أجزاء معيّنة من القرآن، كما أنّ النقاب محظور في الأماكن العامة. ويحاول الرئيس ماكرون إيجاد سبل لإيقاف التمويل الخارجي للمساجد الفرنسية، مع ذلك استطاع الكثير من مسلمي فرنسا استطاعوا الاندماج في المجتمع الفرنسي. وربما عزز التفاني الفرنسي للقومية والقيم العلمانية من استيعاب المسلمين، وأحد الأمثلة ذات الصلة هو العدد الكبير من المسلمين الفرنسيين الذين هم على استعداد للقتال والموت من أجل بلدهم.

تقدّر نسبة المسلمين في الجيش الفرنسي بين 10 إلى 20٪، ما يراوح 26000 و 53000 مسلم يخدمون في القوات المسلحة الفرنسية، ويقاتلون في معظم الدول ذات الأغلبية المسلمة مثل أفغانستان. وعدد المسلمين الفرنسيين الذين ينوون خدمة وطنهم تنعكس من خلال هوية ضحايا الإرهاب في فرنسا: إثنين من أصل ثلاثة جنود قتلوا على يد محمد مراح عام 2012 كانا مسلمين، وأحد ضباط الشرطة الذي قُتل في هجوم القاعدة على شارلي إي دو عام 2015 كان مسلماً.

المقاربات الفرنسية حول تخفيض منسوب التطرف تختلف عن البلدان الأوروبية الأخرى. وارتكزت سياستها على العامل النفسي والرعاية الاجتماعية أكثر ولم تكن تدار من قبل المجتمعات المحليّة. عام 2016 أنشئت وحدات مكافحة التطرف خصيصاً للعديد من المساجين الإسلاميين الذين كان التقييم يُظهر أنّ لديهم توجهات عنفية، ونظرت إليهم السلطات على أنّهم قابلون لإعادة التأهيل. فقد مُنحوا إمكانية الاحتكاك بعلماء نفس وموجهين مسلمين وحضور لغة والمشاركة في العديد من ورش العمل. للأسف أحد هؤلاء المساجين الذي كان قد حاول السفر إلى سوريا انتهب هذه الفرص لطعن اثنين من مشرفي السجون. بعد ذلك بعام أُلغيت وحدات مكافحة التطرف.

"مركز الوقاية، التكامل والمواطنة" كان أحد خيبيات الأمل الأخرى، وهو مبادرة تديرها الدولة بحيث ينخرط في برنامج مدته 10 أشهر ما يقارب 25 شخصاً من ذوي الميول المتطرفة بشكل طوعي. عُرض على هؤلاء الأشخاص مساكن وصفوف حول مواضيع مختلفة كالتاريخ والدين والعلاج النفسي، ولكن عدد المنخرطين كان قليلاً جداً ولم ينفذ أحد منهم البرنامج. أُفتتح المركز في أيلول عام 2016 وأُغلق في تموز من العام اللاحق.

بعيداً عن هذه التجارب غير الناجحة تُطلق الحكومة الفرنسية اليوم نهجاً استباقياً وقائياً، لا يركز فقط على "العنف الإسلامي"، بل يسعى إلى مواجهة الأيديولوجيا التي تغذيها. في شباط عام 2018، أطلقت فرنسا السياسة الوطنية لمكافحة التطرف، التي أدرجت ستين إجراءً للتركيز على سياسة الردع".

تشمل الخطة مقارنةً واسعة النطاق للخوض في كثير من الأمور مثل التعليم والرياضة والحكومة الوطنية وشركات القطاع الخاص. تتضمن الإجراءات تطوير ودعم مبدأ العلمانية واستخدام الروايات المضادة وتشديد الرقابة الحكومية على التعليم المنزلي والخاص، ومحو كل المحتويات الإرهابية من الشبكة المعلوماتية العنكبوتية، وتمارين المدرسين على ملاحظة واكتشاف إشارات التطرف لدى التلاميذ، وتكثيف انخراط الخبراء النفسيين والصحيين. من المبكر تقييم مدى نجاح هذه المبادرة، فقد علّق أحد المسؤولين قائلاً "رغم عدم فاعلية بعض المبادرات، إلا أنّ على الحكومة تجربتها".

### الخاتمة

تواجه أوروبا مجموعة ضخمة من التحديات المتعلقة بالأمن التطرف الإسلامي ودمج الأفراد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة. في حال استمرار هذه الاتجاهات سيظهر إلى العلن المزيد من الهجمات الإرهابية، وبالتالي سيتعمق الشرخ وسيتهور التماسك الاجتماعي. وقد أظهرت الانتخابات في أوروبا خلال السنوات الأخيرة أنّ الناخبين يتجهون بشكل متزايد لانتخاب الأحزاب المتطرفة التي تروج لنفسها بأنها ستحلّ هذه الأزمة.

إنّ مسألة تحديد الطرق المضبوطة والدقيقة للسياسيين وصنّاع السياسات لمعالجة هذا الشكّ هو عمل شاق وغير عادي. من الواضح أنّ محاولات الحدّ من تأثير الإسلاميين في أوروبا تفوق قدرة أي زعيم أو حكومة. من منظور فلسفي، يُعتبر تحديد طبيعة التحدي الذي يمثله الإسلاميون نقطة جيدة للانطلاق منها. ولا يزال الكثير من الأوروبيين يحاججون بأنّ التركيز على الأيديولوجيات الإسلامية غير العنيفة هو أمر غير مثمر. ثم إن رفضهم لوم كل الأيديولوجيا

الإسلامية قد يؤدي إلى تسرّب السرديات الإسلامية إلى الخطاب الأوروبي بشكل ممنهج، وهذا لا يمكن إلا أن يُفرز ترابطاً مباشراً بين الإسلام والحكومات الأوروبية، وسيتيح لأنصار الخطاب الإسلامي البارزين إيجاد منصات لهم في الإعلام والجامعات.

على الحكومات بشكل أساسي أن تدرك أنّ الأيديولوجيا الإسلامية غير العنفيّة تلعب دوراً أساسياً في دعم وإنتاج إسلام عنفي، وعند تنفيذ البرامج الوقائية آخذين ذلك بالحسبان سيكون لهذه البرامج قدرات أكبر على تقليل التهديدات والأخطار. محلياً، يجب أن يزداد التركيز على التكامل، فلسوء الحظّ مُنيت بالفشل كافة نماذج التكامل في أوروبا ولكن بدرجات متفاوتة. ولعلّ المثل الأكثر تناقضاً هو ما يحصل في فرنسا: البلد الذي يظهر فيه بشكل واضح حجم الشرخ، وفي الوقت نفسه يظهر فيه الشعور بالهوية الوطنية التي تتجاوز الدين.

في الوقت الذي تقلّ فيه قوّة الشعور بالهوية الوطنية من جاذبية الإسلام تصبح طريق صياغة الولاء الوطني والوطنية غير واضحة. ومن غير المرجّح أنّ تنجح بيروقراطية الحكومات في تحقيق هذا هدف. في الوقت نفسه تشعر الحكومات الأوروبية بالقلق لأسباب تاريخية واضحة، تتعلّق بالاستعراض المبالغ فيه للحماس والاعتزاز القوميّين.

كان اندماج بعض السكان المسلمين في الحياة السياسية والدينية الأوروبية ضرورة ومشكلة معقّدة حتى قبل عام 2015، ويبدو أنّ الأمر سيزداد صعوبة اليوم، خاصة بعد عودة الإسلاميين الأوروبيين من سوريا حيث كانوا يقاتلون. وتستطيع أوروبا أن تسهّل هذه المهمة على نفسها من خلال ترحيل كلّ الأفراد الموجودين على أراضيها بطرق غير شرعية، بالإضافة إلى تقليص عدد الوافدين كل سنة. ولكن لا تزال الإرادة والرغبة لدى السلطات السياسية مترافقة مع العوائق القانونية المذكورة آنفاً التي تتيح ردعها.

أمّا في ما وراء البحار، فإن حالة الانهيار المستمر للأنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والساحل من مسألة رفع قوة الدفاع الحدودي غير كافية لحماية أوروبا. فأوروبا تحتاج للعمل جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأميركية لمساعدة الحكومات الصديقة في الشرق الأوسط للتعامل مع التحديات الكبرى التي يواجهونها، فلم يفت الوقت بعد لمعالجة التحديات الأمنية والسياسية ولكنّ السياسات الأفضل تحتاج إلى تغيير المفاهيم الفلسفية وليس فقط تعديلات هامشية أو تعديلات للسياسات الحالية.

## المبادئ التوجيهية لنموذج جديد من السياسة الخارجية الإسرائيلية<sup>1</sup>

المعهد الإسرائيلي للسياسات  
الخارجية الإقليمية، نيسان 2019<sup>2</sup>

تفتقر "إسرائيل" إلى سياسة خارجية متماسكة، وهذا له تأثير ضار على موقعها في العالم، وعلى دور وزارة الخارجية في عمليات صنع القرار، وعلى سلوك الدبلوماسية الإسرائيلية. تخضع السياسة الخارجية الإسرائيلية للمؤسسة الأمنية وتركز على جهود الدبلوماسية العامة بدلاً من الدفع باتجاه عمليات دبلوماسية ستمنح "إسرائيل" بداية جديدة بين الأمم وانتماءً إقليمياً ومستقبلاً مفعماً بالسلام والأمن والازدهار. يعمل المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية على تغيير ذلك، وفي هذا الإطار قام فريق عمل متعدد الاختصاصات بصياغة مبادئ توجيهية لنموذج جديد للسياسة الخارجية الإسرائيلية - سياسة تؤدّي للسلام، متعددة الأقاليم، تتطلع نحو الخارج بحدّثة وشمولية، وتعرض هذه الورقة هذه المبادئ التوجيهية.

\* تعريب: علي مراد.

<sup>1</sup> The Israeli Institute for Regional Foreign Policies, "Guiding Principles for a New Israeli Foreign Policy Paradigm", April 2019.

[http://mitvim.org.il/images/Guiding\\_principles\\_for\\_a\\_new\\_Israeli\\_foreign\\_policy\\_paradigm\\_-\\_Mitvim\\_Institute.pdf](http://mitvim.org.il/images/Guiding_principles_for_a_new_Israeli_foreign_policy_paradigm_-_Mitvim_Institute.pdf)

<sup>2</sup> تأسس المعهد عام 2011. يُعتبر قريباً من حزب العمل واليسار الإسرائيلي، وكل طروحاته وإصداراته ومؤتمراته تنتقد سياسة الائتلاف اليميني الإسرائيلي الحاكم منذ 2009، يدّعي القِيمون عليه العمل من أجل التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين على قاعدة حل الدولتين، والعمل لتندمج "إسرائيل" في محيطها العربي.



### أ. السياسة الخارجية المؤيدة للسلام

للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني تأثير حاسم على أمن "إسرائيل" ووحدتها وموقعها في العالم وقدرتها على العمل على الساحة الدولية. يجب على "إسرائيل" أن تسعى جاهدة من أجل السلام والالتزام بحل النزاعات العربية الإسرائيلية والفلسطينية الإسرائيلية كأحد أهدافها المركزية.

حل النزاع هو مصلحة وطنية حيوية لدولة "إسرائيل". لذلك، يجب على "إسرائيل" أن تظهر دعمها الثابت لهذا المسعى، حتى عندما تبدو احتمالات السلام ضئيلة. ويجب أن ينعكس هذا الالتزام في التصريحات والإجراءات الهادفة إلى تغيير الواقع على الأرض، وإظهار رسالة واضحة للعالم بأنها موجّهة نحو تغيير الوضع الراهن والسلام والاتفاق مع الفلسطينيين. يجب على "إسرائيل" أن تأخذ زمام المبادرة لتعزيز رؤية حل الدولتين، واحترام التزاماتها في الاتفاقيات السابقة والامتناع عن اتخاذ تدابير من جانب واحد (بما في ذلك توسيع المستوطنات).

تحركات الفلسطينيين في الأمم المتحدة والدعم الدولي الذي يتلقونه تثبت أن الوضع الراهن غير مستقر وأن الوقت ليس في صالح "إسرائيل". إن أسلوب إدارة الصراع، الذي لا يعترف بمخاطر عدم إحراز تقدّم في عملية السلام، يضرّ بوضع "إسرائيل" على الساحة العالمية. ومن شأن الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية لحل النزاع أن تقلّل حجم الاحتكاكات بين "إسرائيل" والفلسطينيين، ومن شأنها تجنّب الأعمال الأحادية التي تعمل لفرض تسوية، وتقلل من احتمال حدوث تصعيدات وتوترات عنيفة.

بغضّ النظر عن أهمية السلام كقيمة عالمية ويهودية فهو عنصر أساسي لأمن "إسرائيل"، ويمكن تحقيقه مع ضمان الترتيبات الأمنية الحيوية لحماية المصالح الإسرائيلية. يجب على "إسرائيل" أن تعتبر النزاع ليس تهديداً أمنياً فحسب، بل حلّه وسيلةً لضمان أمنها الدائم. يجب أن تعمل "إسرائيل" على تحديد الحدود التي يمكن الدفاع عنها والتي يعترف بها المجتمع الدولي، وينبغي تحديد هذه الحدود من خلال ترتيبات واتفاقات مع الفلسطينيين. إن التقدم في عملية السلام سيزيد من احتمالات التعاون الاستراتيجي والاقتصادي والمدني مع الدول العربية المعتدلة.

الصراع عقبه أمام الدبلوماسية الإسرائيلية. هناك صلة واضحة بين الصراع ومكانة "إسرائيل" في العالم. إنّ تحسين العلاقات بين "إسرائيل" والفلسطينيين سيعزّز بشكل كبير العلاقات الخارجية لـ "إسرائيل"، بما في ذلك العلاقات مع حلفائها في الغرب. من ناحية أخرى، فإنّ سياسة تعزيز سيطرتها في الضفة الغربية، ولا سيما عبر توسيع المشاريع الاستيطانية، سوف تؤدي

إلى العزلة الدولية وزيادة الضغط الأجنبي. إنّ حلّ النزاع سيفتح أمام "إسرائيل" آفاقاً جديدةً في المنطقة والعالم، وكذلك سيكون له تأثير إيجابي على القضايا الاجتماعية والاقتصادية المحلية. بالإضافة إلى ذلك سيقبّل حل النزاع من عدم شرعية "إسرائيل" ومعاداة السامية حول العالم، ويزيد من قدرة "إسرائيل" على العمل في تحالفات متعددة الأطراف للقضاء على هذين العاملين.

حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي، يجب على "إسرائيل" التقليل إلى الحد الأدنى من الأضرار الناجمة عن سيطرتها المستمرة على الفلسطينيين. يمكن القيام بذلك عن طريق تقوية السلطة الفلسطينية ككيان سياسي منفصل، وللمساعدة في بناء دولة فلسطينية؛ لتعزيز التعاون بشأن القضايا المتعلقة بالإسرائيليين والفلسطينيين (مثل البيئة والاقتصاد)؛ ولتشجيع علاقات أفضل بين المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، يجب على "إسرائيل" إيجاد طرق أقلّ عدوانية للرد على الأنشطة الدبلوماسية الفلسطينية على المسرح العالمي والتي تميّز بين الأعمال السياسية المشروعة وغير العنيفة لكيان مجاور والأنشطة الإرهابية للجهات الفاعلة غير الحكومية.

#### ب- السياسة الخارجية الإقليمية المتعددة

أصبحت "إسرائيل" ترى موقعها الجغرافي السياسي في ضوء سلبي، معظمه ناتج عن الصراع العربي الإسرائيلي وعزلتها الإقليمية اللاحقة. لقد طوّرت "إسرائيل" عقلية الجزيرة المنعزلة، وهي عقلية دفاعية وانعزالية بطبيعتها وتعتبر العالم مكاناً عدائياً. مع ذلك، فإنّ موقع "إسرائيل" الفريد على مفترق طرق القارّات الثلاث يجب أن يتحوّل إلى رصيد.

يجب على "إسرائيل" تقوية ارتباطها بكل منطقة من المناطق المحيطة بها (الشرق الأوسط وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط)، والاعتراف بالترابط بين هذه المناطق المختلفة، وتجنّب التفرد الإقليمي. على سبيل المثال، يجب أن يكون نشاط "إسرائيل" في الشرق الأوسط متّسقاً مع وجودها في المناطق الأوروبية والمتوسطية وأن يعزّزها ويكملها.

يجب أن تحدّد السياسة الخارجية لـ "إسرائيل" الانتماء الإقليمي الذي تطمح إليه. إلى أي مدى تريد "إسرائيل" الاندماج في الشرق الأوسط في عصر التطبيع بعد حل النزاع؟ بأيّ قدر تريد إسرائيل أن تنجذب نحو الاتحاد الأوروبي على المستوى المؤسسي؟ إلى أي مدى تنظر "إسرائيل" إلى منطقة البحر المتوسط كرد فعل متطابق لهويتها المعقّدة، التي تجمع بين الجوانب الأوروبية والشرق أوسطية؟ تبقى هذه الأسئلة بلا إجابة حتى يومنا هذا، وهذا يمنع رؤية واضحة يمكن لـ "إسرائيل" أن تتبعها.

تمثل الاستجابة الملائمة للحوافز الإقليمية للسلام خطوة أولى وهامة على طريق حصول "إسرائيل" على الانتماء الإقليمي، وفي الوقت نفسه دفع عملية السلام إلى الأمام، وحتى الآن تتجاهل "إسرائيل" هذه الحوافز. لم تتلق مبادرة السلام العربية ردًا إسرائيليًا رسميًا لأكثر من عقد، كما أن عرض الاتحاد الأوروبي رفع مستوى العلاقات مع "إسرائيل" إلى وضع شراكة خاصة مميزة في أعقاب اتفاقية السلام - عرض تم تقديمه عام 2013 - تم تجاهله من قبل "إسرائيل". يجب أن يحصل التغيير ويجب أن تُظهر "إسرائيل" رغبتها في الانخراط مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي بشأن الحوافز المقدّمة.

داخل الشرق الأوسط، يتعيّن على "إسرائيل" أن تعمّق تعاونها مع مصر والأردن في المجالين الأمني والمدني، من خلال تحديد المصالح المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب والاستغلال المشترك لمصادر الطاقة. يجب على "إسرائيل" أيضًا أن تقيم علاقات مع كيانات أخرى في المنطقة (عربية وغير عربية، بما في ذلك تركيا) تتقاسم معها المصالح المشتركة. وقد أعطى الربيع العربي فرصًا لبناء تحالفات إقليمية وقنوات اتصال جديدة (رسمية وغير رسمية) بين "إسرائيل" والعالم العربي، ويجب أن تنتهز سياسة "إسرائيل" الخارجية هذه الفرص.

يجب على "إسرائيل" أن تشجّع الحوار بين الأديان من خلال التأكيد على أوجه التشابه بين الديانات التوحيدية في الشرق الأوسط، والتي يمكن أن تساعد في خلق أساس للتعايش في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على "إسرائيل" الحفاظ على تراث المجتمعات اليهودية القديمة في الدول العربية وتقديم المساعدة لفلول هذه المجتمعات في الشرق الأوسط. يجب أن يتم ذلك بالتنسيق مع الدول المعنية وبموافقة المجتمعات المعنية.

إلى جانب تطوير علاقاتها في الشرق الأوسط، يجب على "إسرائيل" أيضًا تعزيز علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، على الصعيدين السياسي والدبلوماسي والاجتماعي والاقتصادي. يجب على رؤساء الدولة في "إسرائيل" القيام بزيارات رسمية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل، التي تجنبوها حتى الآن. يجب ألا تركز السياسة الخارجية لـ "إسرائيل" على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فقط ينبغي أن يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره جهة فاعلة بنفس القدر. سيحدث التقدّم في عملية السلام تغييرًا حقيقيًا في العلاقات الإسرائيلية الأوروبية، وسيمكن إسرائيل من تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأوروبي في مجالات الاقتصاد والمجتمع والعلوم والثقافة وحتى الأمن.

إن اكتشاف احتياطات الغاز الطبيعي على طول حوض البحر الأبيض المتوسط يزيد من أهمية المياه الساحلية لـ "إسرائيل" في السياسة الخارجية للدولة. ينبغي على "إسرائيل" أن تعزّز

التعاون مع دول البحر المتوسط الأخرى في إنتاج وتسويق الغاز الطبيعي، والحفاظ على أمن منشآت الاستخراج في البحر، وحماية البيئة. علاوة على ذلك، يجب على "إسرائيل" أن تتجنب الخوض في النزاعات بين الدول الأخرى في المنطقة (اليونان وتركيا وقبرص ومصر)، وبدلاً من ذلك يجب أن تتصرف بصفتها وسيطاً يمكن أن يساعد في حل ومنع النزاعات على طول البحر المتوسط.

### ج- سياسة خارجية المظهر

يظهر التاريخ أن "إسرائيل" ليس محكوماً عليها بالعزلة والمقاطعة، ولكن العزلة والمقاطعة هي أيضاً نتيجة لأفعالها. يجب أن يكون شعار البلاد هو مقولة رئيس الوزراء الثاني موشيه شاريت: "يجب ألا تكون "إسرائيل" شعباً يسكن بمفرده، ليس في الشرق الأوسط وليس بين دول العالم"، وستكون هذه المقولة أساس السياسة الخارجية الإسرائيلية، وليس "بلعام" التوراتية: "إنهم شعب يسكن وحده، ولا يحسب حسابه بين الأمم" (الأعداد 23: 9).

العلاقة الخاصة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة هي أهم رصيد استراتيجي لـ "إسرائيل" في الساحة العالمية، ولا بد من الحفاظ عليها وتعزيزها. على المستوى المحلي الأميركي، يجب على "إسرائيل" أن تتصدى لتآكل الدعم لها في دوائر معينة، وأن تعيد مكانتها في الإجماع الثنائي الحزبي، وأن تتجنب أن يتم تحديدها كشريك للحزب الجمهوري فقط. يجب على "إسرائيل" أيضاً الاستعداد للتغيرات الديموغرافية في الولايات المتحدة وتعزيز العلاقات مع جماهير جديدة، وخاصة أولئك الذين من أصل إسباني والشباب. في الشرق الأوسط، يجب أن تصبح "إسرائيل" رصيذاً استراتيجياً للولايات المتحدة من خلال تعزيز السلام والتعاون مع دول المنطقة.

في الوقت نفسه، يجب أن تتكيف السياسة الخارجية الإسرائيلية مع التغيرات في ميزان القوى العالمي. في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، تحول ميزان القوى الكلي بشكل كبير. قرون من الهيمنة الأوروبية الأطلسية (أوروبا الأولى، ثم الولايات المتحدة) تقترب من نهايتها مع إعادة انبعاث الدول الآسيوية، وخاصة الصين. في ضوء ذلك، يجب على "إسرائيل" زيادة وجودها في آسيا، وكذلك تعاونها مع الصين، وللقيام بذلك، تحتاج "إسرائيل" إلى حماية علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة، مع السعي للحفاظ على علاقات جيدة مع مركزي القوة العالمية.

يجب على "إسرائيل" إعادة تشكيل علاقاتها مع المجتمع الدولي، والانتقال من التناقض إلى الاندماج. يجب على "إسرائيل" أن تعتبر نفسها جزءاً من عائلة الأمم، وأن تصبح أكثر انخراطاً دولياً، وأن تقيم علاقات مع العالم في مجالات جديدة ومتنوعة، بما في ذلك البحث والتطوير

والتصحر والزراعة وحل النزاعات والتغيير الاجتماعي والاستجابة للطوارئ وطب الطوارئ. يجب على "إسرائيل" أن تلعب دورًا أكثر التزامًا في المؤسسات الدولية، وأن تزيد نصيبها من المساعدات الخارجية، والمساعدات الإنسانية الدولية، والجهود المبذولة لحل القضايا طويلة الأمد في العالم النامي فيما يتعلق بالفقر والصحة والغذاء والمياه والطاقة البديلة والبنية التحتية.

ينبغي على "إسرائيل" أن تضع سياسة خارجية تأخذ في الاعتبار يهود العالم، وتزن تأثير أفعالها على سلامة اليهود في جميع أنحاء العالم. يجب على "إسرائيل" تكييف بعض مؤسساتها وتشريعاتها الداخلية لتمكين التعددية اليهودية الحقيقية - وهي قيمة مهمة في يهود الشتات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على "إسرائيل" أن تسعى جاهدة لتحديد أرضية مشتركة جديدة تقوم عليها العلاقات بين "إسرائيل" والشتات وتنتج شراكة حقيقية ولا تستند فقط إلى نموذج مستفيد من الخير.

#### د- سياسة خارجية حديثة وشاملة

طرأت تغييرات كبيرة على الدبلوماسية العالمية خلال العقود الأخيرة، فقد ظهرت جهات فاعلة جديدة على الساحة الدبلوماسية، بما في ذلك الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات ورجال الأعمال. كل هذا يكتسب تأثيرًا على عمليات صنع القرار على الساحة العالمية وداخل الدول. لم تعد الدبلوماسية الحديثة في القرن الواحد والعشرين تتركز على السفارات. فقد أصبحت أكثر انفتاحًا وأكثر مدنية وتستخدم أدوات جديدة ومتنوعة. مطلوب الآن من السياسة الخارجية الإسرائيلية التكيف مع هذه التغييرات، والاعتراف بالدور المتنامي للجهات الفاعلة الجديدة، ولخلق واجهات بينها وبين الدبلوماسية الرسمية (التقليدية).

ينبغي على وزارة الخارجية إقامة وتعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية التي تعمل مع نظراء دوليين وتشارك في صياغة الأجندات العالمية. كما ينبغي أن يُسلط الضوء على الجانب الإسرائيلي المبتكر وجانب قيادة الأعمال الذي يسعى إلى التعاون وتعزيز الثقة مع المجتمع الدولي. علاوة على ذلك، يجب أن تنشئ سبلاً لنشاطات مشتركة مع الشركات الإسرائيلية التي تمارس أعمالاً في الخارج، وأن تصوغ مجموعة جديدة من المهارات والتدريبات الحديثة اللازمة للدبلوماسي الإسرائيلي الجديد، وأن تدير بفعالية وإبداع الموارد المحدودة المتاحة في الوزارة.

في الدبلوماسية الحديثة، من المتوقع أن تستثمر الحكومات في جميع أنحاء العالم الموارد في الدبلوماسية الاقتصادية. في بلد صغير مثل "إسرائيل"، من المهم بشكل خاص الاستخدام

الأمثل للموارد العامة. للقيام بذلك، يجب على "إسرائيل" زيادة ميزانية MASHAV - مركز التعاون الدولي بوزارة الخارجية، وتركيز جهودها ليس فقط في البلدان النامية كما كان يحصل في الماضي، بل أيضاً في مجموعة واسعة من البلدان التي يمكن لـ "إسرائيل" أن تسهم فيها، وحيث يوجد نشاط اقتصادي ذو صلة بالشركات الإسرائيلية. علاوة على ذلك، يجب أن توفّر السياسة الخارجية الإسرائيلية مظلة لحماية الشركات الإسرائيلية من الدعوات للمقاطعة الاقتصادية.

وينبغي أن ينعكس ظهور جهات فاعلة جديدة في مجال العلاقات الخارجية على "إسرائيل" نفسها. يجب إحرار تقدّم في خطاب عام إسرائيلي أكثر شمولاً حول موضوع السياسة الخارجية، يدعو إلى مشاركة أكبر عدد ممكن من المجموعات في المجتمع الإسرائيلي. على وجه التحديد، يجب أن تكون هناك زيادة في مشاركة الأقلية العربية في "إسرائيل" في تشكيل العلاقات الخارجية لـ "إسرائيل"، وينبغي بذل جهد خاص لمكافحة نزع الشرعية عن مشاركة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في عمليات صنع القرار في مجال السياسة الخارجية.





المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي  
الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا  
الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل  
الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثرة.

هاتف 01/836610

فاكس 01/836611

خليوي 03/833438

Email: [dirasat@dirasat.net](mailto:dirasat@dirasat.net)

[www.dirasat.net](http://www.dirasat.net)

الرمز البريدي

Baabda 10172010

P.O.Box: 27/47

Beirut – Lebanon